النشاط المصرفي في العراق خلال الحكم العثماني المتأخر والاحتلال البريطاني ١٨٦٩-١٩١٧

ميثم عبد الخضر جبار علي السويدي
الكلية التربوية المفتوحة / المركز الدراسي بابـــــل

الكلمات المفتاحية : بريطانيا ، الاقتصاد العراقي

Key Word: British K , economic Iraq

الملخص

يعد الجهاز المصرفي احد الأدوات والآليات المهمة لأي دوله من دول العالم من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي لتلك ألدوله وذلك عن طريق توفير الركائز الملائمة للسياسات ألاقتصاديه بصوره عامه والسياسات المالية والنقدية بصوره خاصة للقيام بأداء ما أوجب عليها من مهام رئيسه يستند إليها الاستقرار الاقتصادي للبلد. والجهاز المصرفي عنصر أساسي للسياسات ألاقتصاديه الأخرى وخصوصا المالية منها وهو بذلك يشكل ركنا أساسيا ومهما في العملية ألاقتصاديه . تعد المدة التي تناولها البحث من أسوء الفترات التي مرت على تاريخ العراق الحديث والمعاصر حيث انتشار الفساد الإداري والتغلغل الاستعماري وانهيار ألدوله العثمانية وعلى الرغم من ذلك كانت هناك مجال استثماري ومنافسه قويه بين الدول الاوربيه الاستعمارية للحصول على امتيازات في العراق الأمر الذي أدى إلى إنشاء فروع لمصارف أجنبيه كانت عاملا مهما مهد الطريق لنشاط مصرفي في العراق لتقديم التسهيلات ألىلازمة للشركات ألمساهمه في الاستثمار داخل البلاد . كان تأسيس فروع للمصارف العالمية في العراق في تلك ألحقبه من تاريخ العراق دليلا على نمو الحركة التجارية وأهميه العراق آنذاك بالنسبة للدول الاستعمارية المستثمرة فيه لوجود الخيرات الكبيرة في العراق هذا بالاضافه إلى مساهمة كبيره منها في ترسيخ المعرفة في نظام الصيرفه والذي أنتج بعض الصيارفة والشركات الصغيرة التي تعاملت بتبادل العملات والتي كانت لتأسيس بعض المصارف بأيدي عراقيه داخل البلد . إن إنشاء المصارف ماهو إلا دليل على وعي المجتمع باهميه تلك الأعمال التي في ضلالها يكون الانفتاح على العالم وينمي حركه التبادل التجاري .

Abstract

The bank system, one of the tools and mechanisms important for any country in the world to achieve economic stability to that country and by providing pillars of appropriate economic policies in general and financial policies and cash, in particular, to carry out the performance of our duties main tasks upon which the economic stability of the country. The banking system essential for economic financial ones it is so essential and very important in the economic process . policies and other The period which is covered by the research is the worst periods that here passed on modern and con temporary spread of administrative corruption and the penetration of the colonial and the collapse of the Ottoman Empire history of Iraq , through there were always the field of investment and strong competition among European countries colonial for concessions in Iraq . Which led to the establishment of banking branches wrestling the task of paving the way of banking activity . The establishment of branches of international banks in Iraq in that epoch in the history of Iraq giving the evidence that commercial movement and is the importance of Iraq at the time for the countries of the

colonial because there are a big goods in Iraq in addition to a significant contribution to the consolidation of knowledge in banking , which was produced in some banking and small businesses that dealt currency exchange system , which was the founding of some banks an in Iraq hands within the country .The establishment of banks is the evidence of community awareness of the importance of those acts by which is open to the world and grow the of trade movement .

المقدمة

يعد الجهاز المصرفي احد الأدوات والآليات المهمة لأية دولة من دول العالم من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي لتلك الدولة ، وذلك عن طريق توفير الركائز الملائمة للسياسات الاقتصادية بصورة عامة والسياسات المالية والنقدية بصورة خاصة للقيام بأداء ما اوجب عليها من مهام رئيسة يستند اليها الاستقرار الاقتصادي للبلد. والجهاز المصرفي عنصر أساسي للسياسات الاقتصادية الاخرى وخصوصا المالية منها وهو بذلك يشكل ركناً أساسياً ومهماً في العملية الاقتصادية .تعد المدة التي تناولها البحث من اسوء الفترات التي مرت على تاريخ العراق الحديث حيث انتشار الفساد الإداري والتغلغل الاستعماري وانهيار الدولة العثمانية وعلى الرغم من ذلك كانت هناك مجال استثماري ومنافسة قوية بين الدول الاوربية الاستعمارية للحصول على امتيازات في العراق الامر الذي ادى الى انشاء فروع لمصارف اجنبية ، كان عاملاً مهماً مهد الطريق لنشاط مصرفي في العراق لتقديم التسهيلات اللازمة للشركات المساهمة في الاستثمار داخل البلد. اشتمل موضوع البحث على مقدمة وخمسة مباحث وخاتمة . تم تسليط الضوء في المبحث الأول على الجذور التاريخية لنشأة المصارف والنشاط المصرفي في العراق لان حضارة وادي الرافدين كانت الاساس لنشر المعرفة، وان سكان وادي الرافدين القدماء قد استخدموا هذه المصارف في تذليل مشكلات الحياة وادراة المرافق العامة وفي تنظيم شؤون المال والتجارة والاقتصاد . وتطرق المبحث الثاني إلى الأوضاع الاقتصادية في العراق خلال الحكم العثماني ١٨٦٩-١٩١٧ لتبين على الرغم من صعوبة المرحلة التي مر بها العراق بوصفها ولاية تابعة للدولة العثمانية الا ان هناك مجالاً للاستثمار ولنمو الحركة التجارية فيه . أما بالنسبة إلى المبحث الثالث فقد ناقش موضوع العوامل التي ساعدت على ظهور النظام المصرفي والمصارف في العراق أواخر الحكم العثماني ، في حين اهتم المبحث الرابع على الاستثمار ودوره في نشوء المصارف الأجنبية في العراق ١٨٦٨- ١٩٢١ اذ إنّ التغلغل الاجنبي الاستعماري قد اتخذ في العراق صفه اقتصادية تجارية في اول الامر.

ولتمويل الاستثمار وتسهيل مهمة تلك المشاريع فتحت فروع للمصارف الاجنبية في العراق على الرغم من ان المدن العراقية في عهد الدولة العثمانية لم تكن تعرف المصارف وانظمة الصيرفة والتعامل بالعملات الاجنبية الا في انتشار النفوذ الاجنبي وخاصة البريطاني في تلك المدن العراقية . واختص المبحث الخامس بالمصارف الأجنبية ودورها في الهيمنة البريطانية على الاقتصاد العراقي ، حيث نمو النشاط المصرفي وافتتاح فروع للمصارف الاجنبية في العراق لقد اسهم بشكل كبير في نمو النشاط التجاري وتوسيعه كان الركيزة الاساسية لمد نفوذ بريطانية داخل العراق .اعتمد البحث في محتوياته على مجموعة من المصادر تنوعت حسب مقتضيات مباحثه اسهمت في رفد البحث بمعلومات قيمة خصة موضوع البحث وقع في مقدمتها كتاب طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة الوجيز في تاريخ حضارة وادي الرافدين وكتاب محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك وكتاب جميل موسى النجار، الادارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا الى نهاية الحكم العثماني ١٨٩٦- ١٩١٧. ولاشك ان التعامل مع هذا الموضوع لابد أن تكتنفه بعض الصعوبات وكان من أبرزها الجانب الأمني الذي أثر على صعوبة الوصول إلى الوزارات المعنية و الدوائر الحكومية المرتبطة بها لاسيما في مدينة بغداد. وأخيراً أرجو من الله تعالى أن يكون بحثي هذا وإن شابته الأخطاء مساهمة بسيطة تضاف إلى تلك المساهمات الجادة التي تناولها أساتذتي في كتاباتهم القيمة عن تأريخ الاقتصاد العراقي .

المبحث الأول / الجذور التاريخية لنشأة المصارف والنشاط المصرفي في العراق:

بدأت حضارة العراق القديم منذ أن اهتدى سكان العراق الأقدمون إلى قوتهم من طريق الزراعة وتدجين الحيوان وبناء البيوت واستخدام المعدن وصنع المعدات وحاجات الحياة الأولية الضرورية(١) ثم استمرت التطورات وتعقدت طرائق الصناعات الأولى كصناعة الأواني وصناعة الجلود واستخدامها على نطاق أوسع ثم صناعات أدق واعقد كصناعة الألوان والأختام الاسطوانية(٢).رافق هذا التطور الطويل ظهور فكرة الكتابة وانتشارها ثم توسع الروابط الثقافية بين الناس في المحيط الواحد وفيما بين الشعوب فانتشرت المصنوعات وتداولت السلع وظهرت قواعد التبادل التجاري في الداخل ثم شرعت تتوسع ما بين وادي الرافدين والحضارات القائمة آنذاك(٣).وفي تلك الحقبة الطويلة رافقت حضارة وادي الرافدين تطورات عديدة وواسعة تفاعلت في غضونها مع الحضارات الأجنبية الأخرى والمجاورة لها فتأثرت بها وأثرت فيها ولكنها احتفظت بطابعها في اغلب الميادين(٤).

استمر سكان وادي الرافدين في تطور الحياة المدنية في المدن والقرى فقد تم إنشاء المعابد والبيوت ووضع القنوات والحصون والأبراج ومارس أهل الرافدين كل فنون الحياة المتمدنة وعلومها التي لم يزل أكثره باقياً وشاخصاً إلى اليوم(٥). لقد استخدم العراقيون القدماء هذه المعارف في تذليل مشكلات الحياة والمعضلات المعيشية في شؤون الدين والسياسة والحكم والتشريع وفي إدارة المرافق والمشاريع وفي تنظيم شؤون المال والتجارة والاقتصاد، ومما ابتكروه من الفنون والعلوم والوسائل لتسهيل مهمة التبادل والتعامل فن الصيرفة والائتمان وأدوات تسوية الالتزامات ووسائل الوفاء التي كانت تقوم مقام النقود في تسهيل المعاملات والمبادلات وعقود البيع والمقايضات المختلفة العديدة الأخرى(٦). إن كل حركة اقتصادية مثل التجارة أو النقود أو الائتمان رهينة بظروفها، وبفضل الانتعاش الزراعي ووفرة الحاصلات التي وفرتها ارض الرافدين لا سيما في القسم الجنوبي من العراق حيث إن طرق خلق المنافع والأموال ووسائل زيادتها تتمثل في ميادين الزراعة قبل كل شيء وفي أوسع نطاق ويتركز فيها النظام الاقتصادي العراقي القديم(٧)، اذ كانت الزراعة قاعدة النظام الاقتصادي يستند إليها في حياته الاقتصادية ومما تنتجه الأرض من غلات، على إن طبيعة هذا النظام كانت تميل إلى التطور ولا سيما بالنسبة للفترات التي ظهرت فيها المعادن بكثرة واتسع استعمالها وانتشرت المتجارة فيها على سبيل استيرادها للاستهلاك الداخلي أو على سبيل تصديرها أو التوسط في تصديرها الى المدن أو الأقاليم المجاورة(٨) والى جانب استخدامها في الصناعات والمصوغات فقد استخدم بعضها وخاصة الفضة واسطة للتبادل فكان بمثابة النقود وسيلة دفع محدودة الوزن والقيم حيث احتلت المعادن مكانة مهمة في التعامل كوسيلة مبادلة بعد إن استخدمت الحيوانات ومنتجاتها وبعض منتجات الأرض كالحبوب والثمار وغيرها وسيلة تبادل وتقييم قبل توسيط المعادن(٩). ويستدل من هذا على تطور الاقتصاد العراقي القديم في انتقاله من نظام المقايضة السلعية إلى نظام التبادل بالمعادن وأيضا على تطور نظام المبادلة القائم على استخدام الفضة في التعامل(١٠). إن حركة الصناعة انتعشت ودفعت الأفراد إلى صنع الآلات والمعدات من المعادن والأخشاب والأحجار وغيرها مما كان موضع تجارة

(١) طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة الوجيز في تاريخ حضارة وادي الرافدين، بغداد، ١٩٨٣، ، ص٤٣.

(٢) رضا جواد الهاشمي، تاريخ الري في العراق القديم، سومر(مجلة بغداد)، المجلد التاسع والثلاثين، ١٩٨٣، ص٦٢.

(٣) محمد علي رضا الجاسم، الائتمان والصيرفة في العراق القديم، بغداد، دار التضامن، ١٩٦٤، ص١٥.

(٤) سامي سعيد الاحمد، حضارة العراق، ج٢، بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٨٥، ص٤٥٣.

(٥) احمد سوسة، تاريخ حضارة وادي الرافدين في ضوء الري والزراعة، ج١، بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٨٣ ، ص٨٤.

(٦) محمد علي رضا الجاسم، المصدر السابق ، ص١٧.

(٧) احمد سوسة، مفصل العرب واليهود في التاريخ، بغداد، دار الرشيد للطباعة، ١٩٨١، ص١٢٢.

(٨) فليح حسن خلف الغزي، الائتمان المصرفي ودوره في الاقتصاد العراقي، بغداد ، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٧٧، ص١٣.

(٩) محمد علي رضا الجاسم، المصدر السابق ، ص٢٢.

(١٠) المصدر نفسه ، ص٢٣.

وتبادل فضلاً عمـا كان يستورد من البلدان المجاورة والبعيدة[١١] . إن توسع العلاقات مع الخارج أوجد نظام الائتمان والتبادل فضلاً عـن انه شجع على زيادة الصناعات وتحسينها خاصة المعادن مثل البرونز والنحاس والحديد على يد العراقيين القدماء واستخدموا الأصواف وصنعوا الزيوت والأصباغ[١٢]. وهذه المواد والمنتجات كانت موضوع التبادل في تجارة داخلية وخارجية مجالها استيراد السلع من بلاد فارس والهند والأناضول ومصر، ثم تصدير المنتجات الزراعية والعطور والأنسجة للخارج[١٣]. لقد كان لكل ضرب من ضروب التجارة كتجارة السلع والحيوانات أسواق وعملاء ووكلاء وممولون وكانت لهم الأسواق في مدنهم لممارسة نشاطهم الاقتصادي مثل سوق بابل وأور ونينوى، أما في الخارج فقد أقام العراقيون القدماء مراكز تجارية واسعة في الأناضول وكان ذلك في بداية الألف الثاني ق.م وخلال عهد الحكم الآشوري[١٤].كانت فئة الوكلاء والعملاء والممولون تتألف من التجار ومن الصيارفة سواء أكانوا من طبقة الملاكين أم الكهنة أم من أصحاب (المصارف) في المدن الرئيسة ممن كانوا على اتصال في علاقات تجارية مع الخارج من طريق الرسائل والوثائق التي تنتقل بين البلدان بفضل القوافل التجارية[١٥]. وتشير الدراسات المتعلقة بتأريخ العراق القديم الى أن البلاد استمرت بالتجارة العامة نتيجة لاهتمام ملوكها بالأعمار والتمدن مما استدعى استيراد المواد الضرورية من البلدان المجاورة مثل مواد البناء كالمعادن والأحجار مما استلزم تصدير المنتجات الزراعية والصناعية للخارج[١٦]. مثل هذه الفعاليات المختلفة في أرجاء العراق القديم وضمن إطار العلاقات التجارية الداخلية والخارجية كانت السبب في تهيئة ظروف التمويل وفي خلق دائرة واسعة لتجارة الائتمان والصيرفة الخاصة بشؤون تبادل السلع والمنتجات والغلات[١٧]. وبرزت في تلك الظروف جماعات تخصصت في ادارة عمليات الائتمان ومجموعة من الناس يجيدون العمل في الصيرفة وظهور مؤسسات مصرفية منتظمة مارست أعمالها داخل أروقة المعابد وخارج أسوار المدن، وتركزت تلك المجموعات في معابد الكهنة التي لم تكن مركزاً لتقديس الآلهة فحسب بل كانت مركزاً لتنظيم الائتمان وممارسة التجارة وتعاطي المضاربة وغير ذلك مما يمت بالصلة لقواعد الاقتصاد الصيرفي[١٨]، إذ إن الكهنة لم ينقطعوا للعبادة والديانة فقط بل تولوا القيام بالشؤون الدنيوية إلى جانب أمور الدين فامتلكوا الأموال المنقولة وغير المنقولة كالمعادن والأراضي وحصلوا على المواد والمؤن كالحبوب والثمار وعملوا على تخزينها في المستودعات وكذلك الهدايا والنذور التي يقدمها الناس للمعابد[١٩]، وهذه الثروات كانت تصلح للاستثمار والتنمية وان الكهنة والقائمين على المعابد كانوا يمارسون إقراضها على شكل سلف من المواد وإعارة الغلات كتسهيلات ائتمانية للقرض بفائدة معينة . دعت الحاجة في عهد حمورابي(١٧٩٢-١٧٥٠ق.م) ونتيجة لاتساع مضمار الشؤون المالية والمصرفية إن يصدر تشريعات تنص عليها، إذ كانت المعاملات المالية والمصرفية في عهده من السعة والتعقيد بحيث أشعرت حمورابي بضرورة تثبيتها في تنظيم خاص فأمر بإدخالها مع غيرها من المعاملات والعقود في مسلته المشهورة[٢٠]. كان النظام الاقتصادي في العراق يتسم بوجود مؤسسات مصرفية في دور العبادة والكهنة وإنشاء نظام مصرفي وائتمان لنشاط التبادل التجاري آنذاك[٢١] وما كان ذلك إلا دليلاً على رقي مستويات الحضارة الفكرية والاجتماعية ولعل ما يمكن التدليل به

(١١) سامي سعيد الاحمد، المصدر السابق، ص٤٥٨.
(١٢) طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة الوجيز في تاريخ حضارة وادي الرافدين ، ص٥٦.
(١٣) عامر سليمان ، جوانب من حضارة العراق القديم، موسوعة تاريخ العراق،بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٨٣، ص١٩٨.
(١٤) المصدر نفسه ، ص١١٩.
(١٥) محمد علي رضا الجاسم، المصدر السابق ، ص٢٥.
(١٦) طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، ص٦١.
(١٧) محمد علي رضا الجاسم، المصدر السابق ، ص٢٦.
(١٨) المصدر نفسه، ص٦٩.
(١٩) عامر سليمان، المصدر السابق ، ص٢١٢.
(٢٠) طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة ، ص٢٩٠.
(٢١) جورج بوييه شمار، المسؤولية الجزائية في الآداب الآشورية والبابلية، ترجمة عبد الله العويص، بغداد ، دار الرشيد للنشر، ، ١٩٨١، ص٤١.

على ارتفاع المستويات الاقتصادية للمجتمع العراقي القديم هو كثرة المؤسسات المصرفية وسعة ودقة وسهولة انعقاد المعاملات التجارية ودقتها وسهولتها فضلاً عن كونها تبرهن على حصول انتشار ظاهرة الرخاء وارتفاع مستويات المعيشة لحياة الأفراد الاقتصادية في بلاد العراق القديم(٢٢). تولى القيام بالعمل المصرفي عدة أشخاص هم مقرضو النقود(المرابون) وكانوا يعتمدون على مواردهم في بداية الأمر، ولما ازدادت مواردهم وزادت الثقة فيهم اخذوا يقبلون الودائع ويقرضونها بفائدة مرتفعة (٢٣)، والنوع الآخر هم التجار اذ إن توسع التجارة وزيادة الأموال لدى بعض التجار وزيادة الثقة فيهم أدى إلى أن يودع الأفراد أموالهم لدى هؤلاء الذين كانوا يتقاضون عمولة على الإيداع، ثم بعد أن اتضح لهم أن بإمكانهم إقراض النقود وبفائدة قاموا بقبول الودائع ودفع فائدة عنها ليقوموا بإقراضها ، كذلك كان القسم الآخر هم الصاغة حيث مثّل هؤلاء الشكل الأولي الأقرب لوظائف المصارف اذ كانوا يقومون بصياغة الحلي والجواهر ومن ثم قام الناس بإيداع أموالهم لدى هؤلاء الصاغة وكانوا يصدرون إيصالات لقاء الأموال المودعة وأخذت تتداول من يد إلى أخرى فأصبحت هذه الإيصالات نواة للأوراق النقدية المصرفية(٢٤). لقد وجدت تنظيمات مصرفية بشكلها القديم والحديث في المجتمعات البشرية خلال تطورها التاريخي حيث عرف العالم القديم مؤسسات الايداع كما تعامل بالائتمان المصرفي ، وتعد تلك المؤسسات شواهد تاريخية على البناء الحضاري لبلاد وادي الرافدين في النظام المصرفي والمصارف آنذاك(٢٥). ومن المؤسسات المصرفية التي عثر على آثار تدل عليها في تلك الحقبة من الزمن هي:

أولا– مصرف ايجيبي:

مؤسسة مصرفية تأسست في مدينة سيبار (٢٦) التي عرفت بنشاطها التجاري والذي شمل أنحاء كثيرة من الإمبراطورية البابلية وخاصة في عهد نبوخذ نصر(٦٠٤–٥٦١ ق.م) ويعد هذا المصرف من المصارف المعبدية وكان من أهم المصارف التي مارست أعمالها وعلى نطاق كبير (٢٧). تعد سلالة اسرة أيجيبي من السلالات الأولى في بابل ويرجع أصل اسمها الى مؤسس الأسرة ايجيبي(Ejibi) وقد تردد اسمها خلال قرون عديدة بصورة متعاقبة في الآثار الرسمية التي عثر عليها ، وكان أفراد هذه الأسرة من الصيارفة المختصين بمهنة الصيرفة وبالإمكان مقارنتهم بالصيارفة الايطاليين وغيرهم من الأوربيين الذين نشطوا في القرون الميلادية الأولى ومارسوا الصيرفة لأغراض تجارية (٢٨). كان ايجيبي (المؤسس الأول) لهذا المصرف تاجراً ثرياً ، وكان يتعاطى تجارة الرقيق إلى جانب عمله كصيرفياً وعمل بعقد القروض لقاء رهون معينة، أما أحفاده فقد تخصصوا بشؤون الصيرفة والائتمان لعدة أجيال وجعلوا من مؤسستهم أول مصرف في الإمبراطورية البابلية طوال ثلاثة قرون تقريباً(٢٩)، وكان مركز عملهم الصيرفي الثابت في مدينة

---

(٢٢) عامر سليمان، المصدر السابق ، ص٢١٣.

(٢٣) فليح حسن خلف العزي، المصدر السابق، ص٢٣.

(٢٤) المصدر نفســـــه ، ص٢٤.

(٢٥) محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، ط١،القاهرة ، لجنة النهضة المصرية، ، ١٩٥٢، ص١٨٨.

(٢٦) مدينة سيبار: تقع على بعد ١٢ كم شرقي مجرى نهر الفرات في منطقة اليوسفية وان أطلالها تشغل مساحة كبيرة ويفهم من المنقولات السومرية التي عثر عليها الاثاريون في تلك الأطلال أن مدينة سيبار هي احدي المدن الأربع التي كانت قبل الطوفان أي قبل الألف الثالث هي:(لكش وشورباك واريدو) وقد بنيت على الشاطئ الشرقي للفرات عندما كان نهر الفرات يجري في المجرى الشرقي القديم وكانت مدينة سيبار من المدن المهمة ذات تاريخ مشهور وخاصة في المدة الأخيرة من عهدها وكان لها مقام تجاري رفيع في أوائل الألف الثاني قبل الميلاد. للمزيد من التفاصيل ينظر: احمد سوسة، وادي الفرات ومشروع سدة الهندية، بغداد ، مطبعة المعارف، ١٩٤٥، ص٧٨.

(٢٧) فليح حسن خلف الغزي، المصدر السابق، ص٢٣.

(٢٨) محمد علي رضا الجاسم، المصدر السابق ، ص٨٢.

(٢٩) صباح عبد الرحمن، النشاط الاقتصادي ليهود العراق١٩٥٢-١٩٧١ ،بغداد ، بيت الحكمة،٢٠٠٢، ص١٠.

سيبار الواقعة على ضفاف نهر الفرات ، وقد ساعدهم موقع المصرف على النهر فاستخدموه واسطة للاتصال بالمدن والمراكز التجارية الواقعة في الجنوب وفي الشمال من آسيا الصغرى وعلى شرق البحر المتوسط(٣٠).

ثانيا- مصرف موارشو:

مارس هذا المصرف عمله الصيرفي مدة طويلة تقارب قرناً من الزمن وقد مارس نشاطه طوال مدة حكم الملك الفارسي (دار ولنوس الثاني٤٢٦-٤٠٦ق.م) وهو من ملوك العهد الاخميني الذين حكموا العراق من عام ٥٣٩-٣٣١ق.م (٣١).انشىء هذا المصرف في مدينة نفر(٣٢) التي كانت على صلة بمدينة سيبار عن طريق أحد فروع نهر الفرات، ومن الجدير بالذكر أن لهذه المدينة فضلاً في ازدهار مصرف موارشو(٣٣) والسبب في ذلك يعود إلى ان هذه المدينة تعد من المدن المهمة التي نشطت بها الحركة التجارية والمصرفية في ذلك الوقت ، الأمر الذي ادى إلى انعاشها اقتصادياً ، فطورت معاملاتها المصرفية من طريق إنشاء مصرف (موارشو) الذي عد مصرفاً الايجيبي في تعاملاته التجارية التي تخص الطبقة العليا من التجار البابليين ولهذا السبب فقد استحق لقب مدرسة(بانو) وهو اللقب الذي كان يمنح لنبلاء القوم والذي كان له اثر كبير في شهرة هذا المصرف(٣٤). ولموارشو أولاد كانوا يملكون مصرفاً في مدينة نفر للقيام بأعمال البناء والتداول واستحصالهم من المزارعين ربع حاصلاتهم مقابل أجور حق استعمال المال لأنهم قاموا بمشاريع توسيع أنظمة الري(٣٥). وفي الألف الثاني ق.م ظهر قانون لبت عشتار الذي تكون من ستين مادة(١٩٣٤-١٩٢٣ ق.م) وهو مدون باللغة السومرية وتناول القانون القرض والوديعة والإيجار والبيع وهذا يؤكد وجود المؤسسات التي تمارس العمليات المصرفية لتسهل حركة التبادل التجاري آنذاك(٣٦)، واستمر العمل في نظام الصيرفة حتى العهد الاخميني اذ اتسعت حركة المصارف الخاصة والعامة وعمليات الإقراض تحت قرارات ايجيبي في بابل(٣٧). ومن المميزات الاقتصادية التي كانت تتمتع بها بلاد وادي الرافدين هو استعمال معدن الفضة وسيلة للتبادل على اعتبار أن لها معياراً ثابتاً(٣٨) وعلى الرغم من أن استخدام فوائد معدن الفضة قد فرضت في الأجزاء الوسطى والجنوبية من بلاد وادي الرافدين إلا أنها كانت مرفوضة في المناطق التي تقع غرب البلاد (٣٩). ومنذ بداية القرن الأول الميلادي بدأت حركة التعامل التجاري تتطور من المقايضات الى العلاقات الاقتصادية المتسمة بالانفتاح والمرونة وخضع انتقال الثروات لحركة حثيثة فكانت النتيجة الطبيعية أن النقد احتل مركزاً ذا أهمية كبيرة في الحياة اليومية(٤٠). لقد انتشر استعمال النقود بسبب تواجد أنظمة متشعبة للتكامل الاقتصادي ، إذ إن النقود وما يعادلها من البضائع كانت تستخدم من

---

(٣٠) طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات، ص٤٣٩.

(٣١) احمد سوسة، مفصل العرب واليهود في التاريخ ، ص٧٩٨.

(٣٢) نفر: تقع أطلال مدينة نفر(نيبور) في التلول المذكورة باسم نفر الكائنة على مسافة أربعة أميال تقريباً في قضاء تابع للديوانية اما تاريخ إنشاء المدينة فيتقدم الى سنة(٢٥٠٠ ق.م) وكانت من المراكز الدينية المهمة في عهد السومريين إذ كانت تضم مقر المعبود (انليل) ثم ظلت محتفظة بمركزها التجاري الى أخر العهد العباسي. للمزيد من التفاصيل ينظر: احمد سوسة حضارة وادي الرافدين بين الساميين والسومريين ، بغداد، ، دار الحرية للطباعة، ١٨٨٠، ص١٠٤.

(٣٣) محمد علي رضا الجاسم، المصدر السابق ، ص٨٥.

(٣٤) ليوا وبنهايم، بلاد ما بين النهرين، ترجمة سعدي فيضي عبد الرزاق، بغداد ، دار الرشيد، ، ١٩٨١، ص١٠٤.

(٣٥) رضا جواد الهاشمي، المصدر السابق، ص٦٤.

(٣٦) عامر سليمان، المصدر السابق ، ص١٩٨.

(٣٧) عبد علي كاظم المعموري، تاريخ الافكار الاقتصادية من البابليين الى الطبيعين، بغداد ، مطبعة الميناء ، ٢٠٠٦، ص٥٠.

(٣٨) ليوا وينهايم، المصدر السابق، ص١٠٩.

(٣٩) المصدر نفسه ، ص١١٠.

(٤٠) ادوارد بروي وآخرون، تاريخ الحضارات العام القرون الوسطى، ترجمة يوسف أسعد داغر، بيروت ، عويدات للنشر والطباعة ، ٢٠٠٦، ص٣٠١.

قبل باعتبارها أداة للتبادل جعلها بضاعة من الممكن تأجيرها والقيام بالدفع[٤١].وتطورت هذه الأعمال والممارسات الصيرفية في القرون الوسطى وكان العمل المصرفي في تلك الحقبة يتمثل بقبول الودائع في بداية الأمر ثم استثمار الجزء الفائض(الائتمان) في مراحل متقدمة، وهذا التطور جاء نتيجة لاستعمال النقود وسيطاً للمبادلات وعرف هذا النشاط في المدنيات الأولى مثل السومريين والبابليين ومن ثم الإغريق والرومان وان اختلفت المظاهر في التعاملات[٤٢]. تطورت الفعاليات المصرفية في أثينا ومعابد اليونان وحققت تطوراً عالمياً في القرنين الثالث والرابع للميلاد واستمرت الوظائف المصرفية تقدم بواسطة أديرة الرهبان على مدى ثلاثة قرون(التاسع والعاشر والحادي عشر) ولتوسع التجارة وإزالة الحواجز الكمركية فقد نشأت البنوك في الموانئ التجارية المهمة في العالم[٤٣]. لم يعد التنظيم الائتماني[٤٤] بعد ذلك إلى الوجود حتى أواخر القرن العاشر وبدايات القرن الحادي عشر للميلاد عندما أحيا ازدهار التجارة والصناعة في ايطاليا نظم المصارف ، إذ أفضى انتشار التعامل بخليط غير متجانس في العملات المعدنية المختلفة الوزن والعيار والجنسية في مراكز التجارة والأسواق في أوربا إلى تخصص فريق من الأفراد في عمليات المصارفة أي فرز المسكوكات والتحقق من وزنها وصرف النقود الأجنبية أو مبادلتها ببعضها[٤٥]. وتفرع عن التخصص في المصارفة قيام الصيارفة بتلقي هذا الخليط غير المتجانس من المسكوكات من عملائهم بقصد فرزها ووزنها وتسجيل قيمتها المعدنية في دفاترهم لحساب من شاء إيداع أمواله لديهم من التجار مع الاستعداد لرد هذه القيمة للمودع أو لأمره عند الطلب، وهو إجراء قام به الصيارفة كحرفة يزاولونها والتي أتت بالفائدة لكل العاملين بها ومن ثم تسهيل مهمة التجار في سهولة الحصول على السيولة النقدية وتنشيط الحركة التجارية[٤٦]. وفي تلك المدة المحصورة في القرنين الحادي عشر والثاني عشر برز اليهود بشكل خاص في الحقل المصرفي وانتشروا بشكل واسع واتجهوا الى إقامة رابطة عنصرية وعائلية بينهم وأصبحوا بارزين في الحقل المصرفي[٤٧]، وتعد الصيرفة من الأنظمة المالية التي واكبت النشاط الاقتصادي والتجاري في البلاد العربية ولا سيما العراق وقد مورست قبل أن تحرره الجيوش العربية الإسلامية، حيث كان وجود النشاط المصرفي في المدن العراقية كالحيرة والمدائن والموصل فكان الصيارفة يقدمون خدماتهم المالية كإعطاء القروض ومبادلة العملات النقدية لتسهيل أمر النشاط التجاري في الأسواق[٤٨]. ومما لا شك فيه كان الصرافون يتولون أمر تقدير قيمة النقود بحسب وزنها وما تحتويه من المعدن الثمين(الذهب والفضة) وعندئذ تبرز أهمية الصراف الذي يجب إن يكون على اطلاع تام ومعرفة كافية بطبيعة المعادن التي تسك منها النقود ليميز جيدها من رديئها كما يجب أن يكون الصراف على دراية تامة بوحدات الوزن التي توزن بها النقود[٤٩]. لقد أباح النهج الاقتصادي العربي الإسلامي عمليات الإقراض الخالية من الفائدة فتصبح عملية الإقراض عندئذ بمثابة قربى يتقرب بها المقرض إلى الله عز وجل لما فيه من تيسير لأمور الناس وأكد أن على المقترض أن يبادر هو الى تسديد القرض الذي أخذه[٥٠]. وجاءت

---

(٤١) ليوا وبنهايم، المصدر السابق، ص١١١.

(٤٢) خالد أمين عبد الله وإسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، عمان ،دار وائل للنشر ، ٢٠٠٦، ص٢٢.

(٤٣) فليح حسن خلف الغزي، المصدر السابق، ص٢٤.

(٤٤) الائتمان: هو العلاقات الاقتصادية ذات الشكل النقدي التي تحدث عند انتقال القيمة من أشخاص أو مشروعات أو دول معينة إلى آخرين وذلك لاستخدامها المؤقت وبالسداد المؤقت الإجباري ودفع فائدة نظير ذلك. للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد علي رضا الجاسم، القواعد الأساسية في الاقتصاد التطبيقي، بغداد ، مطبعة التضامن ، ١٩٦٩، ص١٥٧.

(٤٥) محمد زكي شافعي، المصدر السابق، ص١٩١.

(٤٦) المصدر نفسه ، ص١٩٢.

(٤٧) فليح حسن خلف الغزي، المصدر السابق، ص١٤.

(٤٨) يوسف رزق الله غنيمة، الحيرة المدينة والمملكة العربية، بغداد، د.مط ، ١٩٣٦، ص٩٣.

(٤٩) حمدان عبد المجيد الكبيسي، النشاط المصرفي في الدولة العربية الإسلامية، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٠، ص١١.

(٥٠) محمد بن الحسين الطوسي، النهاية في جرد الفقه والفتاوي، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٧٠، ص٣٠٤.

أهمية الصرافين والنشاط المصرفي بعد قيام الدولة العربية الإسلامية اذ كان المسؤولون في الدولة قد خصصوا للصرافين اسواقاً معينة في المدن التي مصروها مثل البصرة والكوفة والفسطاط وواسط وبغداد وسامراء والقيروان ، وكانوا يمارسون فيها عمليات تقديم القروض وصرف النقود ومبادلتها(٥١)، وكانت للصيارفة أساليبهم ووسائلهم الخاصة لفرز النقود سليمة العيار والنقاوة عن النقود المغشوشة والمزيفة ، ومن هذه الوسائل لمس القطعة المعدنية وتذوق طعمها باللسان أو فحصها بالنار ، ونظراً لخبرة الصيارفة في هذا الميدان وفراستهم لجأ إليهم التجار والباعة وأحيانا عامة الناس للتأكد من سلامة النقد ووزنه الذي يقبضونه ثمناً لسلعهم(٥٢).

ومما زاد من أهمية وجود الصرافين في الأسواق أن الناس كانوا مضطرين إلى التعامل معهم لان أقاليم الدولة العربية الإسلامية الشرقية كانت تتعامل بالدراهم الفضية الساسانية في حين كانت الأقاليم الغربية منها تتعامل بالدنانير الذهبية البيزنطية وفي هذه الحال أصبح لا بد من وجود الصرافين لتبديل النقود التي كانت قيمتها عرضة للصعود والهبوط تبعاً لتقلبات قيمة المعدن المكونة منه وكان الصرافون هم الجهة الوحيدة المؤهلة التي تتولى امر تقويم جودة النقود وتحديد وزنها والتثبت من قيمتها النقدية(٥٣). لقد نشطت الحركة التجارية منذ وقت مبكر من قيام الدولة العربية الإسلامية ومارسها عدد كبير من الناس لا سيما وان الدولة أتاحت للتجار فرصاً واسعة للتجارة والربح الحلال ولم تضع قيوداً أمام نقل السلع بين المدن والأقاليم ولم تمنع مبادلتها وبيعها في الأسواق(٥٤). وبرز في تلك المدة من سياسة الدولة العربية الإسلامية بيت المال الذي يعد مؤسسة مالية عربية إسلامية مهمته الإشراف على ما يرد من أموال على حاضرة الخلافة وما يخرج من أوجه النفقات المختلفة التي تتطلبها مرافق الدولة مع الاحتفاظ بمبلغ احتياطي خزيناً ليصرف على مستحقيه بعد حين(٥٥). ويمكن إن يعد بيت المال بنك الدولة أو المصرف المركزي الذي يقوم بجمع الموارد التي ترد إليه من جباية الضرائب المتعددة وفي مقدمتها الخراج والجزية وعشور التجارة وخمس الغنائم وأموال إيجار الدور والخانات التي تقوم الدولة بإنشائها وتؤجر للناس أو من ريع دور ضرب النقود في بغداد وواسط والكوفة وسامراء والبصرة، وكانت موارد بيت المال في العصر الراشدي والأموي والعصر العباس الأول كثيرة وتسد جميع النفقات بل كان هناك فائض من ذلك المال(٥٦). ومنذ إن توطدت أركان الدولة العربية الإسلامية توسعت النشاطات التجارية وأعمالها لا سيما وانها قد طبقت مبدأ حرية التجارة وتأمينها وبذلك تولى الصرافون عملية تبديل النقود من فئة إلى أخرى فكانوا يحولون الدنانير إلى دراهم وبالعكس وأوجدوا الحلول لمشاكل الفروق بين نوعيات وأوزان النقود في أسواق الدولة العربية الإسلامية وبذلك أصبح الصرف من الظواهر الضرورية في أسواقها (٥٧).

(١) ألبرت م. منتشا شغلي، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ترجمة هاشم صالح التكريتي، بغداد، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٧٨، ص١٩.

(١) جرى الاحتلال العثماني على ثلاث مراحل ففي عام ١٥١٥ احتل العثمانيون الموصل وفي عام ١٥٣٤ دخل السلطان سليمان القانوني بغداد على رأس قوات الاحتلال ، وبعد ذلك بوقت قصير أعلنت البصرة التي كان يحكمها شيخ عربي ولاءها للسلطان العثماني، إلا إن العثمانيين لم يقتنعوا بهذا الولاء في وقت كان الصراع البحري مع البرتغاليين قد بدأ في مياه البحر الأحمر والمحيط

---

(٥١) احمد ابن ابي يعقوب اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، النجف الاشرف، المكتبة الحيدرية، ١٩٦٤، ج٢، ص٢٤٢.

(٥٢) احمد ابن يحيى البلاذري، فتوح البلدان، القاهرة، د .مط ،١٩٥٩، ص٧٤.

(٥٣) محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، ج ٢ ، بيروت، دار العلم للملايين، ، ص٢٩٨.

(٥٤) مصطفى عباس الموسوي، العوامل التاريخية لنشأة وتطور المدن العربية الإسلامية، بغداد، دار الرشيد، ١٩٨٢،ص١٢٣.

(٥٥) حمدان عبد المجيد الكبيسي، النشاط المصرفي في الدولة العربية الإسلامية ، ص١٩.

(٥٦) الحسين ابن علي المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجوهر، ج٤، بيروت، دار الاندلس، ١٩٦٦، ، ص١٤.

(٥٧) حمدان عبد المجيد الكبيسي، أسواق بغداد في العصر البويهي، بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٧٩، ص٢٧٠.

الهندي ولذلك أرسل العثمانيون حملة عسكرية احتلت مدينة البصرة عام ١٥٤٦. ينظر: محمد فريد بيك، تأريخ الدولة العلية العثمانية، ط٢، القاهرة، مطبعة الأهالي، ١٨٩٦، ص٧٥؛ حسين محمد القهواتي، العراق بين الاحتلالين العثمانيين الأول والثاني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٥، ص٧٣.

([1]) سليمان القانوني: ولد في مدينة طرابزون عام ١٤٩٤م، وكان والده والياً عليها آنذاك اهتم به والده اهتماماً كبيراً فنشأ محباً للعلم والأدب والعلماء والأدباء والفقهاء واشتهر منذ كان شاباً بالحيوية والوقار. ارتقى العرش وهو في السادسة والعشرين من عمره. وكان يتأنى في جميع شؤونه ولا يتعجل في الأمور التي يريد تنفيذها. ويعتبر عهد سليمان القانوني العهد الذهبي للدولة العثمانية حيث شهدت سنوات حكمه توسعاً كبيراً فأحتل بلغراد ورودس في عام ١٥٢٢ وانتصر على المجر عام ١٥٢٦ وبعد ذلك توجه إلى بغداد واحتلها عام ١٥٣٤. للمزيد من التفاصيل ينظر: إبراهيم بيك حلمي، تأريخ الدولة العثمانية العلية، ط١، بيروت، مطبعة مؤسسة الكتب الثقافية، ١٩٨٨، ص ٨٨–٩٧؛ علي محمد محمد الصلابي، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، ط٢، المنصورة، مطبعة الإيمان، ٢٠٠٦، ص١٩٢.

([1]) أدى ظهور الدولة الصفوية (١٥٠١–١٧٢٢) إلى حدوث تغيرات جذرية في استراتيجيات الدولة العثمانية التي توقف زحفها وتوجهها نحو الدول الأوربية، بدا الصراع بين الدولتين ، وان تاريخ العلاقات الصفوية–العثمانية كان تاريخ التجاوز المستمر على الأقاليم الحدودية للعراق وذلك بقصد ضمها تدرجياً وبحجج مختلفة إلى الولايات الفارسية والعثمانية. للمزيد من التفاصيل ينظر: جابر إبراهيم الراوي، شط العرب في المنظور القانوني عبر التاريخ، بغداد، مطبعة دار الحرية للطباعة، ١٩٨٣، ص٨؛ دونالد ولبر، إيران ماضيها وحاضرها، ترجمة عبد النعيم محمد حسنين، ط٢، القاهرة، دار الكتاب المصري، ١٩٨٥، ص٨٦.

([1]) تمكن الشاه عباس الصفوي(١٥٨٧–١٦٢٩) من احتلال بغداد على اثر خيانة حاكمها بكر صوباشي سنة ١٦٢٣ واستمر ذلك الاحتلال حتى سنة ١٦٣٨ عندما تمكن السلطان مراد الرابع(١٦٢٣–١٦٤٠) من استعادة السيطرة عليها. للمزيد من التفاصيل ينظر: ستيفن لونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث؛ علي شاكر، تاريخ العراق في العهد العثماني(١٦٣٨–١٧٥٠) دراسة في أحواله السياسية، ط٢، الموصل، مطبعة ٣٠ تموز،١٩٨٥، ص ٣٣–٣٧.

([1]) هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، ترجمة سليم طه التكريتي، ج١، ط١، بغداد، مطبعة الفجر، ١٩٨٩، ص٦٦؛ علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، بغداد، مطبعة العاني، ١٩٦٥، ص١٢٨.

([1]) في بداية النصف الأول من القرن التاسع عشر خاضت الدولة العثمانية عدد من الحروب وبالأخص مع روسيا القيصرية ومع الدولة الفارسية، واستمر ذلك الصراع حتى بداية النصف الثاني من القرن ذاته ولكن هذه المرة في دول البلقان وكان من أبرزها هو محاولتها القضاء على الانتفاضات المستمرة في دول البلقان. حيث خضعت تلك الدول إلى الحكم العثماني وكانت تتألف من(اليونان– بلغاريا– صربيا– البانيا– رومانيا–الجبل الأسود للمزيد من التفاصيل ينظر: كمال مظهر احمد، دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، بغداد، مطبعة أركان، ١٩٨٥، ص١٢.

(١) محمود صالح سعيد عبد الله، السياسة العثمانية تجاه متصرفية جبل لبنان ١٨٦١–١٩١٨، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل، كلية الآداب، ٢٠٠٣، ص٣٥.

(٢) ستار نوري العبودي، المجتمع العراقي في سنوات الانتداب البريطاني ١٩٢٠–١٩٣٢ دراسة في التاريخ العراقي المعاصر، ج١، قم، مؤسسة دار الكتاب الإسلامية، ٢٠٠٧، ص٢٦.

([1]) Bernard Lewis The Emergnce of Modren Tureky London,1963,p73.

(٤) كانت الامتيازات والحصانات التي تمتع بها البريطانيون والأوربيون من الأسباب التي أدت إلى توسع التجارة البريطانية والى معظم الأضرار التي لحقت بالتجارة في معظم بلدان الوطن العربي، وبفضل معاهدات الامتيازات التي عقدت بين سليمان القانوني وملك

فرنسا عام ١٥٥٦و بريطانيا والدولة العثمانية عام ١٦٧٥ وتعديلاتها فقد أصبح باستطاعة الرعايا البريطانيين ووكلائهم ومقيماتهم إن يتاجروا بحرية في أي جزء من الأراضي التابعة للدولة العثمانية ولهم حق الذهاب والإياب من دون أي نوع من أنواع التحيز ضدهم او التحرش بأشخاصهم او ممتلكاتهم، فضلاً عن إعفائهم من كل الضرائب، أما البضائع التي يقومون باستيرادها او تصديرها فلا تخضع إلا لرسم مقداره٣% ولان معاهدة الامتيازات كان العامل الأبرز الذي أدى إلى تردي الصناعة المحلية والتجار المرتبطين بهذا القطاع الاقتصادي. ينظر: حنا بطاطو، العراق الطبقات الاجتماعية، ترجمة عفيف الرزاز، ط١، ج١، قم، مطبعة منشورات فرصاد، ٢٠٠٦، ص٢٧٣.

(١) الترانزيت: هي رسوم كمركية تفرضها الدولة على الواردات من السلع والخدمات ورؤوس الأموال الداخلة اليها من دولة أخرى حسين عمر، مبادئ المعرفة الاقتصادية،ط١، الكويت، مطبعة ذات السلاسل، ١٩٨٩،ص٣٢٦-٣٢٧. للمزيد من التفاصيل ينظر: haptt.www.// adhm 35.jeeran.com.

(٢) اتفاقية عقدت في السادس عشر من اب ١٨٣٨ وبموجبها سمح لبريطانيا بحرية التجارة في جميع مناطق الدولة العثمانية بما فيها مصر وسوريا وحرمت الاحتكار وحددت الرسوم الكمركية على البضائع البريطانية الواردة للدولة العثمانية، ما ونصت على حق البريطانيين بالتملك في جميع أنحاء الدولة العثمانية وحق حماية رعاياهم ومواطنيهم وأملاكهم. ينظر: اميل خوري وعادل إسماعيل، السياسة الدولية في الشرق الأدنى من سنة ١٧٨٩ الى سنة ١٩٨٥ مؤتمر فينا إلى معاهدة المضائق ١٨٤١، ج٢، بيروت، د.م، ١٩٦٠، ص١٣٤؛

Stanford J.Show and E.K.SHOW History of The Ottoman Empine and Modem turkey.Canbrige.1977.Vo 12,p50.

(٣) كانت هذه الاتفاقية قد مالت من ناحية أن تكون أكثر عدلاً ومساواة بشأن العبء الضريبي فانها كانت من ناحية أخرى متحيزة وبوضوح الى جانب المنتجات البريطانية ومستعمراتها ومضرة كثيراً في زراعة العراق وصناعته. وهي في الوقت نفسه قد سمحت للتجار البريطانيين ووكلائهم بشراء ما يشاؤون ومن أي مكان ومن دون استثناء لا بهدف التصدير فحسب بل ايضاً للمتاجرة الداخلية وهي أكدت الفوائد التي يحصلون عليها بموجب معاهدة الامتيازات أي التحرر من ضريبة الدخل والضرائب الاخرى ومن سلطة المحاكم المحلية. ينظر: حنا بطاطو، المصدر السابق، ص٢٧٤.

(١) صالح خضر محمد الدليمي، المصالح الإستراتيجية البريطانية في العراق ١٨٠٠-١٩١٤ ضمن كتاب المفصل في تاريخ العراق المعاصر، لمجموعة من الباحثين العراقيين، بغداد، مطبعة بيت الحكمة، ٢٠٠٢، ص١٧.

(٢) مدحت باشا: اسمه شفيق ولد في استانبول عام ١٨٢٢ ونشا في بلغاريا حيث كان والده قاضيا على بعض نواحيها وظهرت بوادر نبوغه منذ حداثة سنه فحفظ القرآن الكريم وتعلم اللغتين العربية والفارسية إضافة الى العثمانية، كما برع في الخط والكتابة الأمر الذي ساعده في العمل كاتباً في مجلس الصدر الأعظم وهو لم يبلغ العشرين من العمر ومن ثم تنقل في هذه الوظيفة في عدة أماكن في الدولة وبرع خلالها في خط الحسابات والموازنات فذاع صيته عند الحكومة، وبعد ذلك سافر الى فرنسا حيث تعلم اللغة الفرنسية في مدة ستة أشهر نظراً لأهمية تلك اللغة في ذلك الوقت ثم عاد بعدها إلى استانبول وبعد ذلك أصبح والياً على عدة ولايات منها: (رينش-لونجة-بغداد-حلب) حيث قام بعدة إصلاحات مهمة في هذه الولايات ثم تولى منصب الصدر الأعظم مرتين حتى تم عزله نهائياً عام ١٨٧٩ وتمت محاكمته بتهمة الضلوع في عملية اغتيال السلطان عبد العزيز وحكم عليه بالإعدام إلا إن الحكم قد خفف إلى السجن المؤبد وبعدها نفي إلى الطائف وأودع في احد سجونها، وهناك مات في ظروف غامضة عام ١٨٨٤. ويعتبر مدحت باشا من أشهر المصلحين في تاريخ الدولة العثمانية حتى لقب بـ(ابو الدستور) وابو الأحرار. للمزيد من التفاصيل ينظر: جريدة العالم اليوم،

العدد ٦١٣٢ في ٢٠٠٧/٩/٣؛ يوسف بك حتانة، مدحت باشا حياته ومحاكمته، ترجمة صديق الدملوجي، بيروت، الدار العمومية للموسوعات، ٢٠٠٢، ص٢٣١.

(٣) زكي صالح، بريطانيا والعراق حتى عام ١٩١٤ ، دراسة في التاريخ الدولي والتوسع الاستعماري ، بغداد ، مطبعة العاني ، ١٩٦٨ ، ص ٩١-٩٢.

(١) ويقصد بالتنظيمات الإصلاحات التي أدخلت على إدارة الحكم والمؤسسات الإدارية في الدولة العثمانية منذ عهد السلطان العثماني عبد المجيد الأول. وهي تستند أساسا إلى مرسومين مهمين، صدر المرسوم الأول منها عام ١٨٣٩ وسمي بـ(مرسوم كولخانة) أو خط خانة. في حين صدر المرسوم الثاني عام ١٨٥٦ وسمي بـ (مرسوم همايون) أو الخط الهمايوني وتلك التنظيمات ما هي إلا امتداد للإصلاحات التي قام بها السلطان سليم الثالث والسلطان محمود الثاني وكان الغرض منها إنقاذ الدولة العثمانية من حالة الضعف التي كانت تمر والتي تسربت إلى مؤسسات الدولة العثمانية. ينظر: خلف بن دبلان خضر الوذيناني ، الدولة العثمانية والغزو الفكري، ط٢، مكة المكرمة، مطبعة جامعة أم القرى، ١٩٧٧؛ فاضل بيات، الدولة العثمانية في المجال العربي دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية مطلع العهد العثماني أواسط القرن التاسع عشر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧،ص٥٨٩.

(١) قانون الأراضي: صدر عام ١٨٥٨ واستمدت إحكامه من الشريعة الإسلامية بالدرجة الأساس ومن القوانين والشرائع الأوربية كالقانون الألماني والفرنسي والانكليزي، ويعد هذا القانون بداية العمل التشريعي الذي قامت به الدولة العثمانية لإرساء قواعد الإقطاع بشكله الجديد التي يتلاءم مع متطلبات الحفاظ على كيانهما وتأمين حكم السلاطين. ويلاحظ على القانون المذكور إن جميع مواده وأحكامه تتعلق بالأراضي الأميرية وكيفية التصرف بها في فراغها وانتقالها وحق القرار والأراضي المتروكة النفع العم وفي إحياء الأراضي الموات وحقوق الارتقاء. ويؤكد قانون الأراضي العثماني الذي يد او تشريع تنظيم أحكام الأراضي وبداية تسجيلها في سجلات خاصة. ينظر: خليل ابراهيم الخالد ومهدي محمد الازري، تاريخ أحكام الأراضي في العراق، بغداد، دار الرشيد للطباعة، ١٩٨٠، ص٥٢؛ منذر عبد الحسين الفضل، الملكية الاشتراكية في العراق، ط١، بغداد، مطبعة مكتبة التحرير، ١٩٨٠، ص١٣٩.

(١) قانون الطابو: قانون أصدرته الدولة العثمانية في كانون الأول عام ١٨٥٨ وتناول طريقة تسجيل الأراضي الزراعية بأقسامها كافة، ومنح سندات كتبت حق التصرف بها والرسوم التي تترتب على إصدار هذه السندات التي عرفت بـ(سندات الطابو) وكانت تصدر من دائرة الدفتر الخاقاني في استانبول تقوم بمنحها لمتصرفين في الولايات كافة ينظر: جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد في عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني ١٨٩٦-١٩٧١، القاهرة مكتبة مدبولي، ١٩٩١، ص٤١.

(١) سيار كوكب جميل، زعماء وافندية البشاوات العثمانيون والنهضويون العرب، ط١، عمان، المكتبة الأهلية للنشر والتوزيع، د . ت ، ص ٤٩-٥٠.

(١) قانون الولايات: شرع هذا القانون عام ١٨٦٤ ليضع حداً للإدارة الإقطاعية القديمة ويربط الأقاليم بالسلطة المركزية ويحدد صلاحيات الولاة والمتصرفين والقائمقامين واقتبس كثيراً من أحكامه من التنظيم الإداري الفرنسي وألغى النظم الباقية. ينظر: إبراهيم خليل احمد، تاريخ السيطرة العثمانية على أقطار الخليج العربي، الموصل، مطبعة جامعة الموصل، ١٩٨٢، ص٢٠٠.

المبحث الثاني/ لمحة تاريخية عن الأوضاع الاقتصادية في العراق خلال الحكم العثماني ١٨٦٩-١٩١٧

خضعت بعض الأقطار العربية ومنها العراق في النصف الأول من القرن السادس عشر لسيطرة الدولة العثمانية التي أقامت سلطتها على أساس ديني إسلامي يكون فيه الولاء للسلطان العثماني دينياً ووراثياً[٥٨] فأصبح العراق احد أقاليم الدولة العثمانية بعد

(٥٨) ألبرت م. منتشا شغلي، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ترجمة هاشم صالح التكريتي، بغداد، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٧٨، ص١٩.

الحملة العسكرية العثمانية الناجحة[٥٩] التي قادها السلطان سليمان القانوني(١٥٢٠–١٥٦٦) [٦٠] والتي تمكنت من إنهاء الوجود الصفوي في بغداد عام ١٥٣٤[٦١] .

ومنذ ذلك التاريخ باستثناء مدة قصيرة[٦٢] فقد استمرت السيطرة العثمانية على العراق طوال أربعة قرون أي حتى الحرب العالمية الأولى[٦٣] وعلى الرغم من الاستقرار السياسي النسبي الذي تمتعت به ولايات بغداد والموصل والبصرة في بداية حكم الدولة العثمانية إلا إن ذلك لم يستمر طويلاً، إذ سرعان ما بدأ الضعف التدريجي يدب فيها جزءاً من حالة عامة شهدتها عموم ولاياتها ولم يكن ما آل إليه أمر الدولة من ترد وضعف من الأمور الطارئة على السياق العام للتاريخ العثماني حتى يمكن تداركه بقرار إصلاحي حازم وواحد وإنما هو ظاهرة عامة لها أبعاد مختلفة شملت مختلف جوانب الحياة للدولة وانعكست آثارها على مؤسساتها المركزية وعلى ولاياتها على حد سواء. وكان سببها جملة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية مثل تدهور المؤسسة العسكرية (الانكشارية) والاضطرابات المالية وتوقف التوسع، وركود الحركة الفكرية وانتشار الفساد الاجتماعي كالرشوة وشراء المناصب وتنبيه الدول الأوربية ومحاولاتها المستمرة للتدخل في شؤون الدولة العثمانية[٦٤] وهو ما ترك آثاره بوضوح على الولايات العربية ومنها العراق فلم يكن قيام الحكومات المحلية فيه إلا كرد فعل على تلك المظاهر ومحاولة لملأ الفراغ الناجم عن انحسار السلطة المركزية واستجابة غير واعية للإحساس بالكيان القومي المتميز ضمن الإطار العثماني العام.

---

(٥٩) جرى الاحتلال العثماني على ثلاث مراحل ففي عام ١٥١٥ احتل العثمانيون الموصل وفي عام ١٥٣٤ دخل السلطان سليمان القانوني بغداد على رأس قوات الاحتلال ، وبعد ذلك بوقت قصير أعلنت البصرة التي كان يحكمها شيخ عربي ولاءها للسلطان العثماني، إلا إن العثمانيين لم يقتنعوا بهذا الولاء في وقت كان الصراع البحري مع البرتغاليين قد بدأ في مياه البحر الأحمر والمحيط الهندي ولذلك أرسل العثمانيون حملة عسكرية احتلت مدينة البصرة عام ١٥٤٦. ينظر: محمد فريد بيك، تأريخ الدولة العلية العثمانية، ط٢، القاهرة، مطبعة الأهالي، ١٨٩٦، ص٧٥؛ حسين محمد القهواتي، العراق بين الاحتلالين العثمانيين الأول والثاني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٥، ص٧٣.

(٦٠) سليمان القانوني: ولد في مدينة طرابزون عام ١٤٩٤م، وكان والده والياً عليها آنذاك اهتم به والده اهتماماً كبيراً فنشأ محباً للعلم والأدب والعلماء والأدباء والفقهاء واشتهر منذ كان شاباً بالحيوية والوقار. ارتقى العرش وهو في السادسة والعشرين من عمره. وكان يتأنى في جميع شؤونه ولا يتعجل في الأمور التي يريد تنفيذها. ويعتبر عهد سليمان القانوني العهد الذهبي للدولة العثمانية حيث شهدت سنوات حكمه توسعاً كبيراً فأحتل بلغراد ورودس في عام ١٥٢٢ وانتصر على المجر عام ١٥٢٦ وبعد ذلك توجه إلى بغداد واحتلها عام ١٥٣٤. للمزيد من التفاصيل ينظر: إبراهيم بيك حلمي، تأريخ الدولة العثمانية العلية، ط١، بيروت، مطبعة مؤسسة الكتب الثقافية، ١٩٨٨، ص ٨٨-٩٧؛ علي محمد محمد الصلابي، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، ط٢، المنصورة، مطبعة الإيمان، ٢٠٠٦، ص١٩٢.

(٦١) أدى ظهور الدولة الصفوية (١٥٠١-١٧٢٢) إلى حدوث تغيرات جذرية في استراتيجيات الدولة العثمانية التي توقف زحفها وتوجهها نحو الدول الأوربية، بدا الصراع بين الدولتين ، وان تاريخ العلاقات الصفوية-العثمانية كان تاريخ التجاوز المستمر على الأقاليم الحدودية للعراق وذلك بقصد ضمها تدرجياً وبحجج مختلفة إلى الولايات الفارسية والعثمانية. للمزيد من التفاصيل ينظر: جابر إبراهيم الراوي، شط العرب في المنظور القانوني عبر التاريخ، بغداد، مطبعة دار الحرية للطباعة، ١٩٨٣، ص٨؛ دونالد ولبر، إيران ماضيها وحاضرها، ترجمة عبد النعيم محمد حسنين، ط٢، القاهرة، دار الكتاب المصري، ١٩٨٥، ص٨٦.

(٦٢) تمكن الشاه عباس الصفوي(١٥٨٧-١٦٢٩) من احتلال بغداد على اثر خيانة حاكمها بكر صوباشي سنة ١٦٢٣ واستمر ذلك الاحتلال حتى سنة ١٦٣٨ عندما تمكن السلطان مراد الرابع(١٦٢٣-١٦٤٠) من استعادة السيطرة عليها. للمزيد من التفاصيل ينظر: ستيفن لونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث؛ علي شاكر، تاريخ العراق في العهد العثماني(١٦٣٨-١٧٥٠) دراسة في أحواله السياسية، ط٢، الموصل، مطبعة ٣٠ تموز،١٩٨٥، ص ٣٣-٣٧.

(٦٣) هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، ترجمة سليم طه التكريتي، ج١، ط١، بغداد، مطبعة الفجر، ١٩٨٩، ص٦٦؛ علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، بغداد، مطبعة العاني، ١٩٦٥، ص١٢٨.

(٦٤) في بداية النصف الأول من القرن التاسع عشر خاضت الدولة العثمانية عدد من الحروب وبالأخص مع روسيا القيصرية ومع الدولة الفارسية، واستمر ذلك الصراع حتى بداية النصف الثاني من القرن ذاته ولكن هذه المرة في دول البلقان وكان من أبرزها هو محاولتها القضاء على الانتفاضات المستمرة في دول البلقان. حيث خضعت تلك الدول إلى الحكم العثماني وكانت تتألف من(اليونان-بلغاريا- صربيا- البانيا- رومانيا-الجبل الأسود للمزيد من التفاصيل ينظر: كمال مظهر احمد، دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، بغداد، مطبعة أركان، ١٩٨٥، ص١٢.

وفي ظل تلك الأجواء سعت الدولة العثمانية إلى إعادة النظر في إدارة شؤون الولايات التابعة لها[٦٥] بدافع تغيير الواقع المتخلف الذي كانت تعانيه[٦٦] ضمن خطة تهدف إلى إصلاح شؤون الدولة وتنظيمه [٦٧] مما جرها للانغماس أكثر في السوق الرأسمالية العالمية لا سيما بعد إلغاء الانكشارية وإنشاء جيش نظامي عام ١٨٢٦ ولم يكن الانفتاح على العالم الرأسمالي مقتصراً على مركز الدولة في استانبول وانما تمثل بالولايات العربية ومنها العراق وخاصة بعد أن أزيل حكم المماليك عام ١٨٣١ وظهور الملاحة التجارية في نهري دجلة والفرات والاتصالات البرقية مما سهل عملية الاندماج بالسوق الرأسمالية.

أن نمو المصالح والامتيازات البريطانية في العراق[٦٨] كان واضحاً منذ بداية القرن التاسع عشر لا سيما في ميناء البصرة كما أسلفنا سابقاً لكن هذا النمو كان بطيئاً أبان العقود الأولى من ذلك القرن حيث كانت التجارة محدودة وكان النشاط التجاري يعتمد إلى حد كبير على تجارة الترانزيت[٦٩] فكان العراق محطة تجارية لا أكثر فضلاً عن ذلك كانت التجارة العراقية مقتصرة على الأقطار المجاورة لا تكاد تتعداها الى أوربا، إلا إن هذه الصورة تغيرت منذ أن شهد العراق تطورات داخلية جذرية تمثلت في عودة الحكم العثماني المباشر عام ١٨٣١ وإدخال الإصلاحات الإدارية والعسكرية التي دعمت الاتجاه نحو النظام والأمن أما بالنسبة للعوامل الخارجية فقد تمثلت بالمتغيرات التي طرأت على السياسة التجارية العثمانية، فقبل سنة ١٨٣٨ كانت الدولة تفرض رسوماً كمركية عالية كان الهدف منها إعاقة التجارة الخارجية. لكن هذه السياسة قد تغيرت منذ أن عقدت بين الدولة العثمانية وبريطانيا اتفاقية(بلطة ليمان) [٧٠] فقد مثلت هذه الاتفاقية استمراراً لقوة النفوذ البريطاني في الدولة العثمانية عام ١٨٣٨[٧١] . إذ نصت على إلغاء كل أنواع القيود التي كانت تعرقل عمل التجار البريطانيين من إقامة علاقات مباشرة مع التجار المحليين في الدولة العثمانية وفرضت الاتفاقية رسوماً كمركية ثابتة ومخفضة على الواردات والصادرات(٥% على الواردات و١٢% على الصادرات و٣% على تجارة الترانزيت) وكان مؤدى

---

(١) محمود صالح سعيد عبد الله، السياسة العثمانية تجاه متصرفية جبل لبنان ١٨٦١-١٩١٨، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل، كلية الآداب، ٢٠٠٣، ص٣٥.

(٢) ستار نوري العبودي، المجتمع العراقي في سنوات الانتداب البريطاني ١٩٢٠-١٩٣٢ دراسة في التاريخ العراقي المعاصر، ج١، قم، مؤسسة دار الكتاب الإسلامية، ٢٠٠٧، ص٢٦.

(٦٧) Bernard Lewis The Emergnce of Modren Tureky London,1963,p73.

(٤) كانت الامتيازات والحصانات التي تمتع بها البريطانيون والأوربيون من الأسباب التي أدت إلى توسع التجارة البريطانية والى معظم الأضرار التي لحقت بالتجارة في معظم بلدان الوطن العربي، وبفضل معاهدات الامتيازات التي عقدت بين سليمان القانوني وملك فرنسا عام ١٥٥٦و بريطانيا والدولة العثمانية عام ١٦٧٥ وتعديلاتها فقد أصبح باستطاعة الرعايا البريطانيين ووكلائهم ومقيماتهم إن يتاجروا بحرية في أي جزء من الأراضي التابعة للدولة العثمانية ولهم حق الذهاب والإياب من دون أي نوع من أنواع التحيز ضدهم او التحرش بأشخاصهم او ممتلكاتهم، فضلاً عن إعفائهم من كل الضرائب، أما البضائع التي يقومون باستيرادها او تصديرها فلا تخضع إلا لرسم مقداره٣% ولان معاهدة الامتيازات كان العامل الأبرز الذي أدى إلى تردي الصناعة المحلية والتجار المرتبطين بهذا القطاع الاقتصادي. ينظر: حنا بطاطو، العراق الطبقات الاجتماعية، ترجمة عفيف الرزاز، ط١، ج١، قم، مطبعة منشورات فرصاد، ٢٠٠٦، ص٢٧٣.

(١) الترانزيت: هي رسوم كمركية تفرضها الدولة على الواردات من السلع والخدمات ورؤوس الأموال الداخلة اليها من دولة أخرى حسين عمر، مبادئ المعرفة الاقتصادية،ط١، الكويت، مطبعة ذات السلاسل، ١٩٨٩،ص٣٢٦-٣٢٧. للمزيد من التفاصيل ينظر:

haptt.www.// adhm 35.jeeran.com.

(٢) اتفاقية عقدت في السادس عشر من اب ١٨٣٨ وبموجبها سمح لبريطانيا بحرية التجارة في جميع مناطق الدولة العثمانية بما فيها مصر وسوريا وحرمت الاحتكار وحددت الرسوم الكمركية على البضائع البريطانية الواردة للدولة العثمانية، ما ونصت على حق البريطانيين بالتملك في جميع أنحاء الدولة العثمانية وحق حماية رعاياهم ومواطنيهم وأملاكهم. ينظر: اميل خوري وعادل إسماعيل، السياسة الدولية في الشرق الأدنى من سنة ١٧٨٩ الى سنة ١٩٨٥ مؤتمر فينا إلى معاهدة المضائق ١٨٤١، ج٢، بيروت، د.م، ١٩٦٠، ص١٣٤؛

Stanford J.Show and E.K.SHOW History of The Ottoman Empine and Modem turkey.Canbrige.1977.Vo 12,p50.

(٣) كانت هذه الاتفاقية قد مالت من ناحية أن تكون أكثر عدلاً ومساواة بشأن العبء الضريبي فانها كانت من ناحية أخرى متحيزة وبوضوح الى جانب المنتجات البريطانية ومستعمراتها ومضرة كثيراً في زراعة العراق وصناعته. وهي في الوقت نفسه قد سمحت للتجار البريطانيين ووكلائهم بشراء ما يشاؤون ومن أي مكان ومن دون استثناء لا بهدف التصدير فحسب بل ايضاً للمتاجرة الداخلية وهي أكدت الفوائد التي يحصلون عليها بموجب معاهدة الامتيازات أي التحرر من ضريبة الدخل والضرائب الاخرى ومن سلطة المحاكم المحلية. ينظر: حنا بطاطو، المصدر السابق، ص٢٧٤.

تطبيقها أن أصبحت المنتجات المحلية تخضع للرسوم لدى تداولها داخل الدولة العثمانية[٧٢].إلا إن الحدثين الأكثر أهمية بالنسبة الى العراق كانا في عام ١٨٦٩ وهما تولي مدحت باشا(١٨٦١-١٨٧٢)[٧٣] ولاية العراق وافتتاح قناة السويس التي ادت دوراً كبيراً في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الغرب والشرق، بحيث وصل عدد السفن التجارية التي دخلت ميناء البصرة(سنة ١٩٠٤-١٩٠٦) ستمائة سفينة ما بين شراعية وتجارية تحمل جنسيات بريطانية وفرنسية وألمانية ونرويجية وغيرها. بلغت حمولتها نحو(مائة وواحد وسبعين ألف) طن وتجاوزت قيمتها (مليون) باون إسترليني وكان يعد مبلغاً ضخماً في ذلك الوقت[٧٤] وظهور بعض الإصلاحات التي قام بها السلاطين العثمانيون او ما يسمى بالتنظيمات العثمانية[٧٥] إذ أصدرت الحكومة العثمانية بين عامي(١٨٥٨-١٨٦٤) بعض القوانين المهمة قُصد منها اجراء تغييرات في البنية الاقتصادية والإدارية للمجتمع العثماني. ومن ابرز هذه القوانين قانون الأراضي[٧٦] وقانون الطابو[٧٧] والبلديات[١] وقانون الولايات[٢]. الا أن المصارف تأخر ظهورها إلى العهد العثماني الاخير.

---

(١) صالح خضر محمد الدليمي، المصالح الإستراتيجية البريطانية في العراق ١٨٠٠-١٩١٤ ضمن كتاب المفصل في تاريخ العراق المعاصر، لمجموعة من الباحثين العراقيين، بغداد، مطبعة بيت الحكمة، ٢٠٠٢، ص١٧.

(٢) مدحت باشا: اسمه شفيق ولد في استانبول عام ١٨٢٢ ونشا في بلغاريا حيث كان والده قاضيا على بعض نواحيها وظهرت بوادر نبوغه منذ حداثة سنه فحفظ القرآن الكريم وتعلم اللغتين العربية والفارسية إضافة الى العثمانية، كما برع في الخط والكتابة الأمر الذي ساعده في العمل كاتباً في مجلس الصدر الأعظم وهو لم يبلغ العشرين من العمر ومن ثم تنقل في هذه الوظيفة في عدة أماكن في الدولة وبرع خلالها في خط الحسابات والموازنات فذاع صيته عند الحكومة، وبعد ذلك سافر الى فرنسا حيث تعلم اللغة الفرنسية في مدة ستة أشهر نظراً لأهمية تلك اللغة في ذلك الوقت ثم عاد بعدها إلى استانبول وبعد ذلك أصبح والياً على عدة ولايات منها: (رينش-لونجة-بغداد-حلب) حيث قام بعدة إصلاحات مهمة في هذه الولايات ثم تولى منصب الصدر الأعظم مرتين حتى تم عزله نهائياً عام ١٨٧٩ وتمت محاكمته بتهمة الضلوع في عملية اغتيال السلطان عبد العزيز وحكم عليه بالإعدام إلا إن الحكم قد خفف إلى السجن المؤبد وبعدها نفي إلى الطائف وأودع في احد سجونها، وهناك مات في ظروف غامضة عام ١٨٨٤. ويعتبر مدحت باشا من أشهر المصلحين في تاريخ الدولة العثمانية حتى لقب بـ(ابو الدستور) وابو الأحرار. للمزيد من التفاصيل ينظر: جريدة العالم اليوم، العدد ٦١٣٢ في ٢٠٠٧/٩/٣؛ يوسف بك حتانة، مدحت باشا حياته ومحاكمته، ترجمة صديق الدملوجي، بيروت، الدار العمومية للموسوعات، ٢٠٠٢، ص٢٣١.

(٣) زكي صالح، بريطانيا والعراق حتى عام ١٩١٤ ، دراسة في التاريخ الدولي والتوسع الاستعماري ، بغداد ، مطبعة العاني ، ١٩٦٨ ، ص ٩١-٩٢.

(٧٥) ويقصد بالتنظيمات الإصلاحات التي أدخلت على إدارة الحكم والمؤسسات الإدارية في الدولة العثمانية منذ عهد السلطان العثماني عبد المجيد الأول. وهي تستند أساسا إلى مرسومين مهمين، صدر المرسوم الأول منها عام ١٨٣٩ وسمي بـ(مرسوم كولخانة) أو خط خانة. في حين صدر المرسوم الثاني عام ١٨٥٦ وسمي بـ (مرسوم همايون) أو الخط الهمايوني وتلك التنظيمات ما هي إلا امتداد للإصلاحات التي قام بها السلطان سليم الثالث والسلطان محمود الثاني وكان الغرض منها إنقاذ الدولة العثمانية من حالة الضعف التي كانت تمر والتي تسربت إلى مؤسسات الدولة العثمانية. ينظر: خلف بن دبلان خضر الوذيناني ، الدولة العثمانية والغزو الفكري، ط٢، مكة المكرمة، مطبعة جامعة أم القرى، ١٩٧٧؛ فاضل بيات، الدولة العثمانية في المجال العربي دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية مطلع العهد العثماني أواسط القرن التاسع عشر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧،ص٥٨٩.

(٧٦) قانون الأراضي: صدر عام ١٨٥٨ واستمدت إحكامه من الشريعة الإسلامية بالدرجة الأساس ومن القوانين والشرائع الأوربية كالقانون الألماني والفرنسي والانكليزي، ويعد هذا القانون بداية العمل التشريعي الذي قامت به الدولة العثمانية لإرساء قواعد الإقطاع بشكله الجديد التي يتلاءم مع متطلبات الحفاظ على كيانهما وتأمين حكم السلاطين. ويلاحظ على القانون المذكور إن جميع مواده وأحكامه تتعلق بالأراضي الأميرية وكيفية التصرف بها في فراغها وانتقالها وحق القرار والأراضي المتروكة النفع العم وفي إحياء الأراضي الموات وحقوق الارتقاء. ويؤكد قانون الأراضي العثماني الذي يد او تشريع تنظيم أحكام الأراضي وبداية تسجيلها في سجلات خاصة. ينظر: خليل ابراهيم الخالد ومهدي محمد الازري، تاريخ أحكام الأراضي في العراق، بغداد، دار الرشيد للطباعة، ١٩٨٠، ص٥٢؛ منذر عبد الحسين الفضل، الملكية الاشتراكية في العراق، ط١، بغداد، مطبعة مكتبة التحرير، ١٩٨٠، ص١٣٩.

(٧٧) قانون الطابو: قانون أصدرته الدولة العثمانية في كانون الأول عام ١٨٥٨ وتناول طريقة تسجيل الأراضي الزراعية بأقسامها كافة، ومنح سندات كتبت حق التصرف بها والرسوم التي تترتب على إصدار هذه السندات التي عرفت بـ(سندات الطابو) وكانت تصدر من دائرة الدفتر الخاقاني في استانبول تقوم بمنحها لمتصرفين في الولايات كافة ينظر: جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد في عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني ١٨٩٦-١٩٧١، القاهرة مكتبة مدبولي، ١٩٩١، ص٤١.

(٧٨) سيار كوكب جميل، زعماء وافندية البشاوات العثمانيون والنهضويون العرب، ط١، عمان، المكتبة الأهلية للنشر والتوزيع، د. ت ، ص ٤٩-٥٠.

المبحث الثالث / العوامل التي ساعدت على ظهور النظام المصرفي والمصارف في العراق أواخر الحكم العثماني :

يرتبط اهتمام بريطانيا في العراق بمصالحها الستراتيجية في الهند التي كانت مركزاً لسياستها الخارجية طوال القرن الثامن عشر والتاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين[٨٠] حيث أصبح العراق جزءاً مهماً من الوطن العربي توسط منطقة ما يسمى بالشرق الأوسط[٨١] يحتل جزءاً كبيراً من تفكير الساسة البريطانيين في لندن لأهمية موقعه الجغرافي وموقعه السوقي الستراتيجي الذي يربطه بالخليج العربي وبلاد فارس[٨٢]. وتشير المصادر التاريخية إلى أن بداية التغلغل الاقتصادي البريطاني في العراق كانت منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر وبالتحديد في بداية عام ١٧٦٣[٨٣] عندما نقلت وكالتهم التجارية من بندر عباس في بلاد فارس إلى البصرة، كما ضَمَتْ الوكالة(المقيمة البريطانية)التي كانت تتبع الوكالة في بندر عباس[٨٤] وفي عام ١٧٦٤ اعترف الباب العالي بها وعدها قنصلية مشمولة بنظام الامتيازات. ويمكن اعتبار نقل الوكالة من بندر عباس إلى مدينة البصرة إشارة لبداية التاريخ السياسي البريطاني في منطقة الخليج العربي بصورة عامة والعراق بصورة خاصة، واتسم هذا النقل بأهمية خاصة حيث قام البريطانيون في تلك المدة وما بعدها بدور مهم في أحداث المنطقة[٨٥] واعتبرت مدينة البصرة منذ ذلك الحين مركزاً لتوزيع شركة الهند الشرقية البريطانية للبضائع والسلع البريطانية[٨٦] في كل من العراق وبلاد فارس[٨٧] وكانت الشركة الأولى التي تتولى تعين القناصل البريطانيين في المدن العثمانية حتى أوائل القرن التاسع عشر، فضلاً عن مصالح أخرى ارتبطت بأهمية موقع الدولة العثمانية بوصفه طريقاً برياً بين بريطانيا وأوربا من جهة والهند من جهة أخرى، خاصة مع استحواذ شركة الهند الشرقية البريطانية على العديد من المقاطعات الهندية وتحولهما من شركة تجارية إلى مؤسسة سياسية وعسكرية تضاهي في قوتها أعظم الإمبراطوريات وأوسعها في التاريخ[٨٨].

---

(٧٩) قانون الولايات: شرع هذا القانون عام ١٨٦٤ ليضع حداً للإدارة الإقطاعية القديمة ويربط الأقاليم بالسلطة المركزية ويحدد صلاحيات الولاة والمتصرفين والقائمقامين واقتبس كثيراً من أحكامه من التنظيم الإداري الفرنسي وألغى النظم الباقية. ينظر: إبراهيم خليل احمد، تاريخ السيطرة العثمانية على أقطار الخليج العربي، الموصل، مطبعة جامعة الموصل، ١٩٨٢، ص٢٠٠.

(٨٠) احمد عبد الرحيم مصطفى، أسس السياسة البريطانية في العراق، مجلة الخليج العربي، العدد الثالث، البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٧٥، ص٩.

(٨١)الشرق الأوسط: مصطلح ظهر لاول مرة عام ١٩٠٢ من قبل قائد البحرية الأمريكي الفرد ماهان ولم يطبق إلا بعد مدة طويلة ليحل محل مفهوم الشرق الأدنى. ينظر : ابراهيم شريف ، الشرق الاوسط ، بغداد ، مطبعة دار الجمهورية ، ١٩٦٥ ، ص ٣ .

(٨٢) م.ي.باب، النشاط الإيراني في العراق ١٧٩٨-١٨٠٦، ترجمة علي يحيى منصور وعبد الوهاب النجم، جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي شعبة دراسات العلوم الاجتماعية، سلسلة رقم ٤٣، ١٩٨٠، ص١١.

(٨٣) محمد مهدي الجعفري، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع ١٩٤١-١٩٥٨، بغداد، مطبعة دار الشؤون الثقافية، ٢٠٠، ص١٣.

(٨٤) عادل محمد خضر، الصراع الدولي في الخليج العربي، مجلة قضايا عربية، العدد ٩-١٠، المجلد الثامن، بيروت، ١٩٨١، ص١٤.

(٨٥) بشار فتحي جاسم، صراع النفوذ البريطاني-الأمريكي في العراق ١٩٣٩-١٩٥٨ دراسة تاريخية سياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل، كلية التربية، ٢٠٠٣، ص٦٨.

(٨٦) شركة الهند الشرقية البريطانية: كانت من ابرز مظاهر النمو التجاري البريطاني في منطقة الخليج العربي هو تأسيسها لتلك الشركة في آخر يوم من عام ١٦٠٠ حينما طلب مجموعة من التجار البريطانيين من ملكة بريطانيا اليزابيث الأولى(١٥٣٣-١٦٠٣) اذناً بالموافقة على ممارسة التجارة مع الشرق، وصدر بالفعل المرسوم الملكي بذلك التأسيس بتاريخ ٣١ كانون الأول عام ١٦٠٠. وكان الهدف الرئيس للشركة الحصول على جزء من ثروات الشرق وتوفير التوابل والحرير والمنسوجات الشرقية للأسواق الانكليزية من المنافذ الشرقية مباشرة. للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الأمير محمد أمين، المصالح البريطانية في الهند خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر وأثرها في الخليج العربي، مجلة الخليج العربي، العدد الثامن، ١٩٧٧، ص١٧؛ جلال يحيى، التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر حتى الحرب العالمية الأولى، الإسكندرية، مطبعة المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٣، ص١٦١.

(٨٧) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العرق السياسي الحديث، ج١، ط١، بيروت، دار الراشد للطباعة والنشر، ٢٠٠٨، ص٥١.

(٨٨) كان أول اتصال للبريطانيين في منطقة الشرق الأدنى وبالتحديد في النصف الثاني من القرن السادس عشر اذ أسست في عام ١٥٨١ شركة الليفانت التجارية الشرق الأدنى وهي شركة انكليزية عثمانية لتصدير الحرير الفارسي عن طريق البصرة-بغداد -حلب-البحر المتوسط، وكان هدف بريطانيا من ذلك هو الوصول الى الهند واتخاذ بلاد فارس حلقة وسطى لتلك التجارة. ينظر: سليم طه التكريتي، المقاومة العربية في الخليج العربي، بغداد، مطبعة دار الرشيد للطباعة والنشر، ١٩٨٢، ص٧٤.

لقد تركزت المصالح البريطانية في العراق بناحيتين مهمتين اولهما الناحية الستراتيجية وثانيهما المصالح الاقتصادية وسنستعرض ذلك بصورة مفصلة:

أولاً– المصالح الستراتيجية :–

كان التجار البريطانيون ومنذ بداية اتصالهم ببلاد الشرق يمرون عبر أراضي الدولة العثمانية[٨٩] فكان لا بد لهم من الحصول على عهد من الحكومة العثمانية تضمن لهم الحماية الحسنة، وعندما استعملوا الطريق البحري حول منطقة رأس الرجاء الصالح اتصلوا بموانئ الخليج العربي واستطاعوا بمرور الزمن إنشاء مراكز لهم هناك. وعلى هذا الأساس كانت استانبول من جهة والخليج العربي من جهة أخرى أقدم مركزين امتد بهما النفوذ البريطاني إلى العراق[٩٠]. حاول التجار البريطانيون جعل تجارتهم مع الدولة العثمانية بصورة عامة والعراق بصورة خاصة متسمة بالصفة الرسمية. حيث قام اللورد (ادوارد أوزبورن) (Edward O.Zboorn) وزميله اللورد ريتشارد ستابر(Retcherd Staber) من شركة الشرق الأدنى (الليفانت التجارية)[٩١] بإرسال مندوب عنها إلى استانبول للحصول على امتياز المتاجرة مع الدولة العثمانية[٩٢] وقد مثل ذلك الامتياز الحجر الأساس لإمتداد النفوذ التجاري والسياسي البريطاني في منطقة شمال الخليج العربي والتي تعد من المناطق المهمة في حسابات السياسة الخارجية البريطانية[٩٣]. لقد ازداد النفوذ البريطاني في العراق منذ بداية القرن التاسع عشر وبالتحديد عندما أصبح عبد الله باشا أغا التونجي والياً على بغداد(١٨١٠–١٨١٣) [٩٤] فقد سبق لهذا الوالي أن تسلم ولاية البصرة مرتين الأولى(١٧٩٣–١٧٩٩) والثانية(١٧٩٩–١٨٠٣) وكان هذا الوالي شديد الولاء لبريطانيا ومصالحها في المنطقة، حتى انه صرّح بأن المصالح البريطانية في الدولة العثمانية لا يمكن فصلها عن المصالح العثمانية. لذلك بدأ يفصح عن رغبته في إقامة علاقات ودية مع الحكومة البريطانية بمجرد توليه منصب الوالي في بغداد[٩٥] وان تلك الامتيازات التي أدت إلى توسع التجارة البريطانية وازديادها [٩٦] ومن ابرز تلك الامتيازات هو منح الباب العالي حصانة دبلوماسية للدبلوماسيين البريطانيين وذلك في عام ١٨١٢[٩٧] وعندما تولى سعيد باشا ولاية بغداد(١٨١٣–١٨١٦) [٩٨]. ازداد نفوذ المقيم البريطاني الممثل لشركة الهند الشرقية البريطانية كلوديوس جيمس ريج(G.J.Rich) بحيث كانت كلمته هي المسموعة في كل مكان في العراق وأصبحت المقيمة الانكليزية

---

(١) عبد الأمير محمد أمين ومصطفى عبد القادر النجار، دور السجلات الهندية ومحفوظاتها من وثائق العراق وبقية أقطار الخليج العربي والجزيرة العربية، جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، مطبعة الرشاد، ١٩٧٨، ص١١-٢٨.

(٢) زكي صالح، بريطانيا و العراق حتى عام ١٩١٤، ص٣٥.

(٣) بقيت المصالح البريطانية في الدولة العثمانية منذ نهاية القرن السادس عشر مقتصرة على المصالح التجارية فقط والتي تمثلت في نشاط الشركات التجارية البريطانية مثل المشرق في الأناضول وبلاد الشام وقسم من شمال العراق ومن ثم(شركة روسيا(Russia.Co) وشركة الليفانت الشرق الادنى(Levont.Co) وشركة الهند الشرقية الانكليزية(The English E.estern India) . ينظر: محمود عبد الواحد محمود، النشاط التجاري والسياسي لشركة الهند الانكليزية في الهند ١٦٠٠-١٦٦٨، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٩٣، ص١٨-٢٥؛ Alfred C.Wood, history of the Levant Company and imperalsion.Londom 1964,p228.

(٤) زكي صالح، بريطانيا والعراق حتى عام ١٩١٤، ص٣٦.

(٥) مفيد كاظم الزيدي، بريطانيا والمشرق العربي في القرن العشرين، مجلة آفاق عربية، العدد الخامس، بغداد، ١٩٩٣، ص١٨.ينظر ملحق رقم (١) .

(٩٤) عينّ والياً على بغداد ولم يدم حكمه سوى سنتين ونصف السنة اذ أُعدِم .علي وردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج١، ط٢، بيروت، دار الراشد للطباعة والنشر، ٢٠٠٥، ص ٢١٩-٢٢٢؛ ستيفن همسلي لونكريك، المصدر السابق ، ص٢٧٤.

(٩٥) يقضان سعدون العامر، نشاط شركة الهند الشرقية الانكليزية في البصرة، جامعة البصرة، سلسلة تراث البصرة، ١٩٩٠، ص٩٣.

(٩٦) حنا بطاطو، المصدر السابق ، ص٢٧٣.

(٩٧) فؤاد قزانجي، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٠٥-١٩٣٠، تقديم عبد الرزاق الحسني، بغداد، مطبعة دار المأمون، ١٩٨٩، ص٤٤.

(٩٨) سعيد باشا: دخل سعيد باشا بغداد في السادس والعشرين من ايار عام ١٨١٣ وبصحبته شيخ المنتفق محمود الثامر بعد أن تم له القضاء على الوالي سليمان الصغير فاستقبله أهل بغداد استقبالاً حافلاً وفي أواخر حزيران من العام نفسه وصل فرمان سلطاني من الباب العالي يعهد إليه بولاية بغداد، وكان سعيد باشا يبلغ الثامنة والعشرين من العمر عندما تولى السلطنة ولم يكن قد مارس الحكم من قبل. واستمر في حكمه الى أن قتل في نهاية عام ١٨١٦. للمزيد من التفاصيل ينظر: علي الوردي، المصدر السابق، ص٢٢٤؛ ستيفن همسلي لونكريك، المصدر السابق، ص٢٢٣.

ملجأ للهاربين من السلطات المحلية خلال النزاع الذي نشب بين سعيد باشا وداود باشا(١٨١٦–١٨٣١) [٩٩] بحيث ادعى كلوديوس جيمس حق حماية الأجانب[١٠٠]. لقد كانت سياسة شركة الهند الشرقية البريطانية انتهاز ضعف او موالاة قسم من ولاة بغداد ومتسلمي البصرة إلى بريطانيا من اجل ابتزاز امتيازات جديدة منهم. وتعزيز النفوذ البريطاني في العراق بصورة عامة وفي البصرة بصورة خاصة[١٠١] إلا إن تعيين داود باشا والياً على بغداد يعد بداية عهد جديد في تاريخ التغلغل والسيطرة البريطانية المتمثلة بشركة الهند الشرقية البريطانية في العراق، خاصة عندما أصدرت الحكومة البريطانية لائحة جردت بموجبها موظفي الشركة من حق ممارسة التجارة الخاصة بهم، وأصبحوا ضباطاً سياسيين لا خبرة لهم بأمور التجارة الأمر الذي أدى إلى زيادة شكوك الوالي العثماني داود باشا من تحركاتهم. وفي آذار من عام ١٨٢٠م ترك كلوديوس ريج بغداد متوجها إلى بعقوبة وقصر شرين في طريقه الى شمال العراق واستغرقت هذه الجولة عاما كاملا فارتاب داود باشا من هذه الرحلة[١٠٢] فبدأت العلاقات تسوء بين داود باشا وبين الوكيل السياسي كلوديوس ريج ولاسيما عندما اتخذ الوالي إجراءات ضد التجارة البريطانية وذلك بفرض ضرائب عليها ، وهو بهذا العمل لم يراع الامتيازات والحقوق التي تمتع بها البريطانيون في العراق قبل عهده[١٠٣]. لقد كان لتلك الأزمة أثرها وصداها في الهند واستانبول ولندن. فعندما وصلت أنباء الإجراءات التي اتخذها والي بغداد ضد بريطانيا والوكيل السياسي في بغداد إلى حكومة الهند أمرت وكيلها في بغداد بمغادرة العراق، وبعث حاكم الهند وليم الفنستون(Wilaime Alfinston) رسالة احتجاج إلى داود باشا ينذره فيها انه في حالة عدم الاعتذار للوكيل السياسي البريطاني عما لاقاه من اهانات وعدم تخفيض الضرائب المفروضة على التجارة البريطانية حسبما حددتها الامتيازات وعدم تعويض التجار البريطانيين عن الأضرار التي لحقت بهم فانه سيتقطع العلاقات التجارية بين الموانئ البريطانية وبين البصرة ويستخدام القوة البحرية إذا تطلب الأمر ذلك[١٠٤] وقررت حكومة الهند نقل فرع الوكالة السياسية في البصرة إلى مكان آخر في منطقة الخليج العربي حتى يستجيب والي بغداد لهذه المطالب، أما في استانبول ولندن فقد ازدادت الاحتجاجات البريطانية ضد إجراءات داود باشا، ومارس السفير البريطاني ضغوطاً كبيرة على الباب العالي في استانبول لإجبار الوالي داود باشا على تغيير سياسته تجاه بريطانيا[١٠٥]. كانت الاجراءات المتشددة التي قام بها الوالي داود باشا ضد المقيم البريطاني في بغداد، فضلاً عن الدعم الذي تلقاه السفير البريطاني في استانبول من الباب العالي ضد الوالي كل هذه الأمور كانت قد شجعت الباب العالي على توجيه حملة ضده بقيادة علي رضا اللاز[١٠٦] والي حلب فتوجه إلى بغداد وتمكن من القضاء على حكم داود باشا في شهر أيلول من

---

(٩٩) داود باشا: آخر الولاة المماليك العثمانيين الذين حكموا بغداد، كرجي الأصل جلبه النخاسون من القوقاز الى بغداد وعمره احد عشر سنة فاشتراه سليمان باشا الكبير وعلمه قراءة الأدب العربي والفقه، وتقدم في الخدمة السلطانية الى أن أصبح قائداً للجيش في بغداد وطمع في الاستقلال عن الدولة العثمانية، وعمل على تحسين الجيش واستطاع الاستيلاء على الإحساء ولكن أمره لفت أنظار السلطان محمود الثاني(١٨٠٨-١٨٣٩) فوجه إليه جيشاً من (عشرين ألف) مقاتل فخسر داود باشا المعركة بعد أن انتشرت الأمراض والأوبئة في صفوف جيشه. توفي عام ١٨٣٥ في الحرم النبوي الشريف. ينظر: زكي صالح ، مجمل تاريخ العراق الدولي في العهد العثماني، بغداد، المطبعة الفنية الحديثة، ١٩٦٦، ص٣٧. ؛ سهير نبيل كمال، سياسة محمد علي باشا والي مصر تجاه العراق والخليج العربي وموقف بريطانيا والدولة العثمانية منها ١٨١٦-١٨٤٠، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل، كلية الآداب، ٢٠٠٣، ص٥٥.

(١٠٠) عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا، القاهرة، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٨، ص٢٠٠.

(١٠١) يقضان سعدون، المصدر السابق، ص٩٣.

(١٠٢) المصدر نفســـــه ، ص١٠٢.

(١٠٣) كريم مطر حمزة الزبيدي، الحلة في عهد داود باشا ١٨١٧-١٨٣١، جامعة بابل، مركز بابل للدراسات التاريخية والحضرية، سلسلة رقم(١١) ٢٠٠٩، ص٣٨.

(١٠٤) كريم مطر حمزة الزبيدي، المصدر السابق ، ص٤٠.

(١٠٥) يقضان سعدون، المصدر السابق، ص١٠٨.

(١٠٦) علي رضا اللاز (١٨٣١-١٨٤٢) : عُرفَ بإسم محمد علي باشا أو علي باشا اللّاظ أو اللاز وهي تسمية تطلق على سكان القسم الغربي من كرجستان في ققفاسيا ، وهو من أهل طرابزون الواقعه على البحر الأسود ، تنقل في عدة وظائف فقد عين متسلم مغنيسيا – ومدير كمرك ازمير

عام ١٨٣١ وساعدت الأحوال التي مرت بها بغداد جيش علي اللاز من دخول المدينة منها انتشار مرض الطاعون بين الأهالي بعد أن تعرضت مياه نهر دجلة الى فيضان وغيرها ، وبعهد داود باشا انتهى عهد المماليك في العراق وعادت السلطة المركزية الى استانبول . وكان لإسقاط حكم داود باشا المعادي للمصالح البريطانية نتائج مهمة كان ابرزها تعاظم النفوذ البريطاني في العراق[١٠٧].

ثانياً– المصالح البريطانية الاقتصادية:

كان هناك جملة من العوامل التي عملت على تعجيل توجه الاهتمام البريطاني نحو العراق والتي يمكن حصرها بالآتي:

١– العوامل الداخلية: ومن ابرز تلك العوامل:

أ– كثرة الخيرات التي يتمتع بها العراق متمثلة بوجود نهري دجلة والفرات فضلاً عن المساحات الزراعية الشاسعة ذات الإنتاج الزراعي العالي.

ب– الموقع الاستراتيجي الذي يحتله العراق كونه يمثل حلقة الوصل لطرق المواصلات بالنسبة لبريطانيا ومستعمراتها في الهند.

ت– لقد مثل العراق مجالاً حيوياً لإسكان عدد كبير من السكان الهنود يفيض عن قابلية الهند الاستيعابية، وهي فكرة بريطانية كانت قائمة آنذاك، اذ كان الهدف منها جعل العراق تابعاً الى الهند التي مثلت مركزاً استراتيجياً للتاج البريطاني. إلا إن تلك الفكرة لم تتحَققْ لأسباب مختلفة.

ث– نهاية حكم المماليك في العراق في الرابع عشر من أيلول عام ١٨٣١والذين كانت الأوضاع الداخلية في العراق في أثناء حكمهم غير مستقرة، وامتداد سيطرة الباب العالي الفعلية على البلاد مما فسح المجال امام البريطانيين للتدخل في شؤون العراق[١٠٨].

ج– كان البريطانيون في تلك المدة يتعاملون بالشؤون الإدارية مباشرة مع ولاة البصرة إلا إن التفكك الإداري والتصرفات شبه الاستقلالية للولاة هناك جعل النشاط البريطاني عرضة لرغبة هؤلاء الولاة[١٠٩].

ح– في سنة ١٨٥٥ دعا الوالي محمد رشيد باشا (١٨٥٣–١٨٦١) جماعة من التجار وعرض عليهم تشكيل شركة الملاحة يكون نصف رأس مالها من الحكومة والنصف الآخر من التجار[١١٠] ، وعلى اثر ذلك وصلت إلى العراق باخرتان هما(بغداد والبصرة) كما وصلت بعد ذلك وبمدة قصيرة ثلاث بواخر هي(الفرات والموصل والرصافة) [١١١].

٢– العوامل الخارجية: ويمكن حصر تلك العوامل بالآتي:

أ– قيام روسيا القيصرية في المدة(١٨٢٨–١٨٢٩) باحتلال مناطق عثمانية، حيث أعلنت روسيا الحرب على الدولة العثمانية في نيسان عام ١٨٢٨ واستطاعت جيوشها التقدم حتى(أدرنه) واحتلت مناطق في شرق الأناضول، فادى ذلك الى قيام بريطانيا بتعزيز نفوذها في منطقة الشرق درءاً لما أخذت تخشاه من امتداد النفوذ الروسي في تلك المنطقة.

– ووجهت إليه رتبة مدير الإسطبل العامر وعين ١٨٢٩ كتخدا لوالي حلب رؤوف باشا ، ثم وجهت إليه رتبة الوزارة وولاية حلب ، ثم أصبح والياً على ديار بكر ، ثم أسندت إليه إيالة بغداد ، ثم إيالة شهرزور في محرم ١٨٣٧ ، وفي سنة ١٨٤٠ ضمت إليه ولاية جدة و توفي عام ١٨٤٥. أثار إبراهيم ، قلم وزير ، بغداد ،مطبعة التحرير، ١٩٧٠ ، ص٣٠ ؛ يوسف عز الدين ، النصرة في أخبار البصرة ، ط٢ ، بغداد ، د.مط ، ١٩٧١، ص٨٣ ؛ باقر أمين الورد ، بغداد خلفاؤها ولاتها ، ملوكها ، رؤساؤها ، بغداد ، د.ت. ، ص٢٣٧ .

[١٠٧] يقضان سعدون، المصدر السابق، ص١٠٨.

[١٠٨] جميل موسى النجار، المصدر السابق ، ص٢١.

[١٠٩] مثلما حصل في عام ١٦٥٧ حينما استولى الوالي العثماني على أموال شركة الهند الشرقية البريطانية، إلا إن الأمر لم يوقف نشاط البريطانيين الذين استمروا في طرح بضائعهم المؤلفة من الصوف والثياب والتوابل والصمغ والرز وان رغبة بريطانيا بتعزيز وجودها بالمنطقة وإيجاد منفذ او طرق مهمة الى الهند جعلها تفكر كثيراً بالعراق. ينظر: بشار فتحي جاسم، المصدر السابق، ص١٣.

[١١٠] أدى نمو التجارة الخارجية والترانزيت إلى ضرورة تطوير وسائل النقل وعندئذ أعطيت أهمية خاصة لاستخدام البواخر في العراق، فقد أوصى محمد رشيد باشا الذي جاء لولاية بغداد سنة ١٨٥٣ بشراء عدد من السفن التجارية من أوربا لاستخدامها من اجل النقل التجاري بين بغداد والبصرة واستورد بعض المعدات الخاصة من اجل إدامتها، واستمر نامق باشا في ولايته الثانية (١٨٦١-١٨٦٨) على النهج نفسه وأوصى المصانع البلجيكية لصنع عدد من السفن التجارية لتشغيلها في نهر دجلة ينظر: طارق نافع الحمداني، ملامح سياسية وحضارية في تاريخ العراق الحديث والمعاصر، ط١، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ١٩٨٩، ص١٤٤.

[١١١] ستيفن همسلي لونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق، ص ٣٥١-٣٥٣.

ب– فتح قناة السويس في مصر في خريف ١٨٦٩ فقد كان لفتح هذه القناة دور كبير في تنشيط حركة التجارة بين الشرق والغرب لعموم مناطق الشرق ومنها العراق، إذ قللت الكثير من النفقات المالية والمدة اللازمة للاستيراد والتصدير[١١٢].

ت– ساهمت الثورة الصناعية[١١٣] التي شهدتها أوربا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر في زيادة الطلب على المواد الأولية التي تستوردها أوربا من البلدان الشرقية.

– رحلة فرنسيس رادون جيسني

Lient Franieses Rawdon Cheshy

إن التوجه البريطاني نحو العراق كان منذ بدايته قد اخذ الطابع التجاري وكان لا بد إن يصاحب هذا التوجه محاولات جادة ومهمة من البريطانيين لدراسة الأحوال والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في العراق ومن كافة النواحي، فكان اهتمامهم بطريق الحج إلى المراكز الإسلامية المقدسة صورة من صور هذا التوجه الأمر الذي أدى إلى حصولهم على مركز متميز ومهم في العراق[١١٤] وظهرت بوادر هذا التوجه بعد عام ١٧٩٨[١١٥] عندما عينت الحكومة البريطانية مقيماً لها في بغداد كانت مهمته الرئيسة إيصال الأخبار من طريق البر بين بريطانيا والهند، ولكن أهمية بغداد تعاظمت بعد عام ١٨٠٠ نظراً لاشتداد مقاومة نابليون بونابرت[١١٦] في الشرق، وفي عام ١٨٠٢ حصل اللورد إلجين (Elchien) سفير بريطانيا في استانبول على أمر سلطاني يقضي بقبول هرفرد جونز(Harfried Gonies) قنصلاً بريطانياً في بغداد وما حولها. وقد تمتع هذا القنصل بالحصانة الدبلوماسية والامتيازات، ومن جملة تلك الامتيازات كان له حق التجوال في كافة أنحاء العراق متى شاء وحيثما شاء[١١٧] وقد مكنه هذا الأمر من أن يقيم علاقات صداقة مع الوالي سليمان باشا الكبير(١٧٨٠–١٨٠٢) [١١٨]. ظهرت بوادر التوجه البريطاني نحو العراق بصورة أقوى في نهري دجلة والفرات في مشروع أقدمت عليه شركة الهند الشرقية البريطانية في أواخر العقد الثالث من القرن التاسع عشر، إذ أرادت هذه الشركة إيجاد طريق بين الشرق والغرب يمر أما بمصر أو بالعراق ليكون متمماً للطريق القديم المار برأس الرجاء الصالح[١١٩]. فقام المستكشفون البريطانيون

---

(١١٢) يوسف رزق الله غنيمة، تجارة العراق قديماً وحديثاً، بغداد، مطبعة التضامن ، ١٩٢٢، ص ١٠٠-١٠١.

(١١٣) كانت بريطانيا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر أعظم دولة صناعية في أوربا فقد ظهرت الصناعة فيها منذ حوالي سنة ١٧٥٠ واستمرت مقتصرة عليها مدة أكثر من مائة عام دون إن يظهر منافس لها ينظر: جفري براون، الحضارة الأوربية في القرن التاسع عشر، بيروت، مطبعة سيما، ١٩٦٣، ص٣٣؛ ماثيو اندرسون، تاريخ القرن الثامن عشر، دمشق، د.مط، ١٩٧٧، ص١٠٣.

(١١٤) فؤاد قزانجي، المصدر السابق، ص٢١.

(١١٥) جاءت هذه الإجراءات لمواجهة الحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨ لا سيما بعد إن أشيع إن نابليون بونابرت يريد الوصول للهند، فقد كان امن المستعمرات البريطانية في الهند هاجساً مستمراً للسياسة البريطانية. ينظر: صالح محمد العابد، هل استهدفت الحملة الفرنسية الهند، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، العدد الأول، ١٩٨٠، ص١٢٣؛ جودت كامل التكريتي، التنافس البريطاني-الألماني في العراق ١٩٣٣-١٩٤٥، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تكريت، كلية التربية، ٢٠٠٤، ص١٤.

(١١٦) نابلون بونابرت: ولد في مدينة اجاكسو وهي إحدى مدن جزيرة كورسيكا الايطالية عام ١٧٦٩ ، التحق وهو في سن التاسعة من عمره بمدرسة عسكرية فرنسية واظهر تفوقاً في الرياضيات والفنون الحربية وتخرج منها عام ١٧٨٤ ليدخل الكلية الملكية في باريس حيث أنهى دراسته حاصلا على رتبة ملازم ثان، وكان قد تأثر بأفكار جان جاك روسو وبالثورة الفرنسية نظراً لنبوغه وذكائه الحاد وكان يفكر بتأسيس إمبراطورية فرنسية على غرار الإمبراطورية التي أسسها الاسكندر المقدوني خاض العديد من المعارك والحروب ضد عدد من الدول الأوربية الأمر الذي أدى إلى خسارته في معركة(واترلو) عام ١٨١٥ حيث ونفي وسجن في جزيرة سانت هيلانة في المحيط الأطلسي ليموت هناك عام ١٨٢١. ينظر: هـ.أ.ل.فشر، تاريخ اوربا في العصر الحديث ١٧٨٩-١٩٥٠، ترجمة نجيب هاشم ووديع الضبع، القاهرة، دار المعارف للطباعة والنشر، ١٩٩٣، ص٤٣-٤٥؛ خليل علي مراد وآخرون، دراسات في التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر، الموصل، مطابع جامعة الموصل، ١٩٨٨، ص١٣٥ .

(١١٧) زكي صالح، موجز تاريخ العراق منشأ النفوذ البريطاني في بلاد ما بين النهرين، ط١، مطبعة دار الرابطة، ١٩٤٩، ص٥٧.

(١١٨) سليمان باشا الكبير: بدأ حياته مملوكاً لمحمد أفندي الماردينيّ(متسلم ماردين)، وبعد وفاة سيده رحل إلى بغداد والتحق بخدمة سليمان أبي ليلة (أول ولاة المماليك في العراق)، برزت مكانته في عهد والي بغداد (عمر باشا) الذي عينه متسلماً للبصرة في السنوات (١٧٦٣-١٧٧٦م) ، قام بدور كبير في الدفاع عن البصرة في أثناء حصار الزنديين لها، نال منصب ولاية بغداد بعد خروج حسن باشا (والي كركوك) منها سنة ١٧٨٠م، استطاع خلالها تقوية سلطة المماليك ومواجهة خطر القبائل الثائرة في أنحاء العراق، وأخطار الوهابيين وغزواتهم. للمزيد عنه ينظر سليمان فائق، تاريخ المماليك الكوله مند في بغداد، ترجمة محمد نجيب أرمنازي، بغداد، مطبعة المعارف، ١٩٦١ .ص٣٥-٣٦.

(١١٩) اتجهت أنظار الحكومة البريطانية نحو نهر الفرات فكتبت الى ممثلها في استانبول عن رغبتها في الحصول على معلومات إضافية عن نهر الفرات وصادف أن مر في تلك المدة الكابتن جسني وهو احد ضباط المدفعية البريطانية وكان في طريقه الى لندن فلما علم الممثل المذكور بان

نتيجة لذلك بعدة رحلات استطلاعية في العراق تمثلت في رحلة فرنسيس رادون جسني(١٧٨٩–١٨٧٢) في المدة بين حزيران ١٨٣٠ وحزيران ١٨٣١ حتى عام ١٨٣٤[١٢٠] حيث قدم تقريراً مفصلاً ودقيقاً عن الملاحة والتجارة في منطقة الخليج العربي وجنوب العراق، فضلاً عن مجرى نهري دجلة والفرات[١٢١] والتي كان لها دور مهم وخطير في توطيد النفوذ البريطاني في العراق إستقراره [١٢٢].

بدأت الرحلة من ميناء الاسكندرونة بعد إن حصلت الحكومة البريطانية على فرمان من الباب العالي فقد فككت الباخرتان ونقلتا على ظهور الجمال إلى قرية(مسكنة) على نهر الفرات التي تبعد زهاء أربعة وستين كيلو متراً عن حلب وقد جَمّع الباخرتين بعض المهندسين البريطانيين الذين قدموا مع رحلة جسني وذلك في أوائل شهر ايار من عام ١٨٣٤[١٢٣]، فبدأت الباخرتان رحلتهما منحدرتين نحو الحدود العراقية وفي الحادي والعشرين من ايار وقرب قرية(اسجاري) السورية التي تبعد زهاء مئة وستة وثلاثين كيلو متراً عن الحدود العراقية هبت عاصفة قوية أغرقت الباخرة دجلة مع عدد من بحارتها إضافة الى العديد من الأوربيين والاهلين الذين رافقوا تلك الرحلة، وقد أكدت نتائجها فيما بعد إن نهر الفرات لم يكن صالحاً لسير المراكب التجارية. ومما تجدر الإشارة إليه إن جسني كان قد ترك مقاليد الرحلة الى هنري بلوس لينج (Hinry Plose Linch) الذي واصل تحرياته في مجرى نهر الفرات حتى مصب شط العرب[١٢٤].

شركة بيت هنري ستيفن لنج:

إن أية دراسة عن المصالح البريطانية في العراق خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين يجب أن تأخذ بنظر الاعتبار دور شركات النقل والتجارة البريطانية العاملة في العراق والتي كان لها دور مهم في تحقيق الهيمنة البريطانية على تجارة العراق الخارجية، وتعد شركة بيت لينج للملاحة النهرية إحدى أهم الشركات البريطانية التي نشطت في العراق منذ منتصف القرن التاسع عشر[١٢٥]، ويمكن تتبع تأريخ هذه الشركة منذ اربعينيات ذلك القرن، فبعد ان انتهى رادون جسني من عمليات المسح في مجرى نهر الفرات سنة ١٨٣٧ عهد الى (هنري ستيفن لنج) مسؤولية قيادة الباخرة الفرات. فقد قامت في عام ١٨٣٩ بعمليات مسح في نهر دجلة، وبعدها كتب تقريراً أكد فيه أن للعراق مستقبل زاهر في ميدان الزراعة والصناعة. وفي نهاية سنة ١٨٣٩ أرسلت شركة الهند

الضابط يحب المغامرات والمخاطر ولن يتردد عن قبول مثل هذه المهمة وعلى نفقته الخاصة. فجاء إلى دمشق في أواخر سنة ١٨٣٠ وانضم إلى قافلة كانت متجهة إلى عانة في غرب العراق، فلما بلغها سالماً تمارض وانفصل عن القافلة المذكورة ثم ما لبث أن اقنع بعض أهالي هذه المدينة وسار بهم إلى الفلوجة وكان في خلال المسير غور النهر وعمقه ويدون الأعماق وأسماء القرى التي مر بها في سجل خاص وبعد وصوله الى بغداد رحل إلى البصرة وتوغل في مجرى نهر الكارون فجمع من المعلومات عنه مع ما جمعه عن مجرى نهر الفرات. ثم جمع معلومات دقيقة عن رحلته الى العراق وعاد الى بلاده. فما كادت السلطات البريطانية تطلع على هذه النتائج حتى قرر البرلمان الانكليزي إرسال بعثة برئاسة الضابط جسني نفسه لدراسة مدى صلاحية نهر الفرات للملاحة وقد خصصت لها النفقات اللازمة وعملت على بناء باخرتين لاستخدامهما في هذا المشروع سميت الأولى دجلة والثانية الفرات. وفي السادس عشر من آذار عام ١٨٣٦ شرعت البعثة برحلتها عبر نهر الفرات واستمرت في عملها مدة ثلاث سنوات، فاستكشفت أعماق النهر بدقة وجمعت الأدلة والبراهين القاطعة على أفضلية مجرى نهر الفرات الى الهند وعلى الفوائد الجليلة التي ستجنيها الإمبراطورية البريطانية من النواحي العسكرية للدفاع عن الهند، فأحدثت كتاباتها حركة في الأوساط البريطانية السياسية منها والاقتصادية ولفت الموضوع أنظار أصحاب رؤوس الأموال في بريطانيا حتى وصل بهم الامر الى اقتراح مد سكة حديد بين البحر المتوسط والخليج العربي، فلما فتحت قناة السويس عام ١٨٦٩ وهي القناة التي عارض الانكليز فتحها كثيراً امتلكوا معظم اسهمها بعد أن تحققوا من منافعها. ينظر: ستيفن همسلي لونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ص ٣٥١-٣٥٢؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي، ج١، ص٥٣.

(١٢٠) ينظر ملحق رقم(٢).

(١٢١) hattp.//www.aljardah.com.

(١٢٢) زكي صالح، بريطانيا والعراق حتى عام ١٩١٤، ص١٥٩.

(١) زكي صالح، بريطانيا والعراق حتى عام ١٩١٤ ، ص١٦٠.

(١٢٤) عبد العزيز سليمان نوار، المصدر السابق، ص٢٤٥.

(١٢٥) فتحت هذه الشركة خطها النهري في مجرى نهر الكارون بتاريخ الرابع عشر من حزيران عام ١٨٩٠ وجاء ذلك متزامناً مع افتتاح اول قنصلية بريطانية في المحمرة. ينظر: تقرير القنصل الروسي في ميناء بوشهر حول عربستان، ترجمة نوري عبد البخيت السامرائي، من منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، مجلة آفاق عربية، العدد الثامن، السنة السادسة، نيسان، ١٩٨١، ص١٦٦.

الشرقية البريطانية ثلاث بواخر[١٢٦] نهريـــة مسلحة الى العراق للعمـل في أنهــاره وعُهد إلى (هنري ستيفن لنج) بقيادة هذه البواخر الثلاثة لأغراض تجارية وسياسية وإستراتيجية، وبعد مضي سنة او أكثر قام الإخوان (هنري وتوماس لنج) مع بعض أفراد عائلتيهما بتأسيس بيت تجاري في بغداد وكانت بداية أعمال هذا البيت ناجحة حتى أن القائمين علية عرضوا على شركة الهند الشرقية سحب بواخرها من العراق، ونظراً للأهمية الستراتيجية لهذا الاقتراح فقد وافقت شركة الهند على ذلك وتمت مراسيم البيع والشراء وأصبحت لبيت لينج باخرتان تجاريتان تعملان لحسابه[١٢٧]. وفي الثامن عشر من أيلول عام ١٨٤٢ بعث الباب العالي برسالة طلب فيها من والي حلب تقديم المساعدة للباخرتين البريطانيتين القائمتين بالملاحة في نهر الفرات لأغراض تجارية وبعد ذلك ظهر اسم دجلة الى جانب الفرات، في صدد الملاحة البريطانية وكان ذلك في رسالة مؤرخة في الثاني من نيسان ١٨٤٦ موجهة من الباب العالي الى والي بغداد[١٢٨]. إن النجاح الذي حققته شركة بيت لينج وتوسيع أعمالها كان قد شجعها على السعي لإشراك رؤوس أموال جديدة لجني المزيد من الأرباح وتحويل بيتها التجاري الى شركة تجارية دولية[١٢٩] وكان نجاحها قد اكسبها ثقة أصحاب رؤوس الأموال بدعم من الحكومة البريطانية وتدخلاتها. ومما تجدر الإشارة اليه أن اول الخدمات التي أسست للنقل بواسطة السفن التجارية في العراق كان عام ١٨٥٩ من قبل شركة(عمان) التي كانت مملوكة للدولة العثمانية، لكن سفن هذه الشركة كانت سيئة التجهيز وبلا ادارة فاعلة[١٣٠].

وفي الثلاثين تشرين الثاني ١٨٦٠ أسست شركة (هنري ستيفن لنج) وإخوانه (Lynch and Brother.Co) وقامت هذه الشركة بتسيير باخرتين بمساعي من المنقب البريطاني هنري لايارد للوصول عبر نهر دجلة إلى مدينة الموصل[١٣١]. وفي نيسان ١٨٦١ صدر فرمان عثماني بتأسيس شركة باسم شركة الفرات ودجلة لملاحة التجارية المحدودة (Euphrates and Tigris Steam Navigation Co)[١٣٢] في لندن وبرأس مال قدره(١٥٠٠٠) باون إسترليني[١٣٣]، واقتصرت مهمة هذه الشركة في البداية على النقل في نهر دجلة حيث كانت الشركة تمتلك الباخرتين تدعى الأولى كوميت والثانية مدينة لندن وأخذت الشركة تزاول نشاطات أخرى إضافة الى نقل البضائع والمسافرين بين بغداد والبصرة تتمثل باستئجار الأراضي الزراعية وشرائها لغرض إنتاج المحاصيل الزراعية التي كانت تحتاج المصانع البريطانية إليها[١٣٤]، وهكذا أخذت هذه الشركة ومن طريق هيمنتها على النقل التجاري والنهري ومساهمتها في عملية تصدير المنتجات العراقية لا سيما الحبوب والأصواف، وفتحت هذه الشركة الباب أمام تغلغل المصالح البريطانية ومن ثمَّ نفوذها السياسي في العراق[١٣٥]. اتسع نطاق عمل الشركة وتعاظمت هيبتها في الربع الأخير من القرن التاسع عشر فأخذت تصطدم في المدة نفسها بمنافسة محلية كانت احياناً عنيفة، ولذلك اعتمدت الشركة في الحقبة التي سبقت الحرب العالمية الأولى على حماية

---

(١٢٦) قال ستيفن لونكريك: في عام ١٨٣٩ أفرغت في البصرة حمولة أربع بواخر جديدة تحتوي على الآلات وأدوات مختلفة وبقي أسطول صغير يدور في المياه العراقية لمدة سنة أخرى بدون إن يعاق بالرغم من عدم وصول فرمان بالترخيص. ثم وصل أخيرا في سنة ١٨٤١ وسمح من بعد ذلك للمستر لنج بتشغيل باخرتين. وفي سنة ١٨٤٢ أخذت ثلاث بواخر إلى الهند وبقيت باخرة راسية بالقرب من المقيمة البريطانية حتى أبدلت أخيرا بباخرة اسمها المذنب(كوميت) وكانت في تلك المدة أعمال المسح ورسم الخرائط قائمة على قدم وساق حتى أحضرت أدق الخرائط وأحسنها بهمة لنج وفيلي جونز وسيلبي دكو لينغودد وبيوشر)). ينظر: ستيفن لونكريك ، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ص٣٥٢.

(١٢٧) صالح خضر محمد الدليمي، المصدر السابق، ص١٧.

(١٢٨) أبدت الرسالة تأييداً شاملاً لمزاولة شركة بيت لنج اعمالها الواسعة. هذا مع العلم أن الوثيقة لم تذكر شركتهم، وان خلاصة ما فيها تأييد السماح للبريطانيين بالملاحة في نهري دجلة والفرات على إن لا يكون للمسح في هذه المياه اكثر من باخرتين وان يكون المركز الرئيس لهاتين الباخرتين في بغداد. ينظر: زكي صالح، بريطانيا والعراق حتى عام ١٩١٤، ص١٥٨.

(١٢٩) صالح خضر محمد الدليمي، المصدر السابق، ص١٧.

(١٣٠) حنا بطاطو، المصدر السابق، ص٢٧٥.

(١٣١) فؤاد قزانجي، المصدر السابق، ص٤٤.

(١٣٢) محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي ١٨٦٤-١٨٥٨، ج١، بيروت، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، ١٩٦٥، ص٣٤.

(١٣٣) فواز مطر نصيف الدليمي، تغلغل النفوذ البريطاني في العراق ١٨٦٩-١٩١٤ رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الاداب، ١٩٨٩، ص٩١.

(١٣٤) محمد سلمان حسن، المصدر السابق، ص٣٤.

(١٣٥) زكي صالح، بريطانيا والعراق حتى عام ١٩١٤، ص١٥٣.

الحكومة البريطانية، وكان للخلاف المتأصل بين الشركة والسلطة المحلية ما يدعو لتلك الحماية فالمحاولات المستمرة التي قامت بها الحكومة المحلية لمنافسة هذه الشركة كانت بدون جدوى ولاسيما في مجال النقل النهري الذي كان السبب الرئيس في الخلاف. وكان هنالك سبب آخر تمثل بدعوى الشركة بان رسوماً باهظة كانت تفرض على أموالها من بواخر وبضائع، فعلى سبيل المثال لا الحصر عندما حاولت السلطة المحلية في عام ١٨٨٣ تقييد أعمال الشركة لم تستطع ذلك بسبب الاحتجاج الشديد من الحكومة البريطانية[١٣٦].

المبحث الرابع / الاستثمار دوره في نشوء المصارف الأجنبية في العراق ١٨٦٨–١٩٢١

اتخذ التغلغل الاستعماري في العراق صفة اقتصادية في أول الأمر فان معظم الاستثمار كان قد انصب على مشاريع النقل النهري والبري والاتصالات والتنوير أو الإنارة لتسهيل التجارة ووسائل الاتصال بين بريطانيا ومستعمراتها في الشرق وخاصة الهند وقد وجدنا في المبحث السابق كيف إن رؤوس الأموال تجهز للاستثمار في مجال النقل النهري في دجلة والفرات وسنتناول في هذا المبحث مشاريع النقل البري وهي على النحو الآتي:

أ– عربات الترامواي (Tramway)[١٣٧]

شهد العراق في عام ١٨٦٩ إنشاء أول خط حديدي لعربات الترامواي الكاري[١٣٨] وذلك عندما أقام الوالي العثماني مدحت باشا(١٨٦٩–١٨٧٢) أول شركة ترامواي في بغداد وهي شركة بغداد– الكاظمية المساهمة[١٣٩] وبعد استحصال الموافقات الرسمية والأصولية ثم تأسيس شركة مساهمة وكان ذلك في أيار من عام ١٨٧٠ برأسمال قدره(مليون وخمسمائة ألف قرش) ، وقد بوشر بطرح أسهم الشركة البالغة(٦٠٠٠) سهم وهو ما يساوي(٢٥٠) قرشاً[١٤٠] وقد استخدم ذلك الخط لربط مدينة الكاظمية بمدينة بغداد[١٤١] وكانت هناك مجموعة من الأسباب التي دفعت هذا الولي لإنشاء هذا المشروع يأتي في مقدمتها الأهمية الدينية لمدينة الكاظمية بوجود مرقد الإمامين موسى بن جعفر(عليه السلام) والإمام محمد الجواد(عليه السلام)، وما يترتب على ذلك من كثرة الزوار إلى مدينة الكاظمية، يقابلها شيوع استخدام وسائط نقل بدائية التي لا تكاد تسد حاجة الراغبين في زيارة هذه المدينة الأمر الذي أدى إلى حصول الاختناقات والازدحامات في حركة النقل بين الكاظمية وبغداد، فكان لا بد من إيجاد وسائل نقل جديدة تحل محل الوسائل التقليدية، فضلاً عن ارتفاع كثافة السكان لمنطقة الكاظمية بحيث اضطرت الغالبية العظمى من سكانها لا سيما العاملين في قطاع التجارة والصناعة الذهاب الى أماكن عملهم في بغداد والعودة منها يومياً دون أن تتهيأ لهم وسائل النقل السريعة باستثناء الحيوانات[١٤٢] اما بالنسبة الى

---

(١٣٦) مجلة لغة العرب، ج٧، كانون الثاني، ١٩٣١، ص٣٠٣.

(١٣٧) الترامواي: مصطلح بريطاني يعني القضبان الحديدية التي تسير عليها عربات تجرها الخيول او تسيرها محركات الديزل او الكهرباء، يرجع تأسيسها الى الوالي مدحت باشا، وكانت الشركة التي تملك الترامواي هي شركة مساهمة لمدة(٩٠) عاماً اسهم فيها معظم أثرياء بغداد، وقبل عام ١٩١٤ منحت الحكومة العثمانية لمحمود جلبي الشابندر امتياز لتأسيس الترامواي الكهربائي وإنارة شوارع بغداد وأزقتها لكن اندلاع الحرب العالمية الأولى حال دون ذلك، ثم عدل الامتياز في عام ١٩٣٠ واقتصر على انارة شوارع بغداد فقط وحذف منه الترامواي الكهربائي. ينظر: جميل الجبوري، وسائط النقل في بغداد القديمة، مجلة بغداد، العدد ٢٣، كانون الأول، ١٩٦٥، ص١٧.

(١٣٨) الكاري: كلمة فرنسية تعني عربة نقل الركاب والأحمال التي يجرها الإنسان أو الحيوان، اصطلح البغداديون على تسمية الترامواي بـ(الكاري أو الكاريات). ينظر: عباس فرحان الموسوي، الحياة الاجتماعية في مدينة بغداد ١٩٣٩-١٩٥٨ دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد، كلية التربية، ٢٠٠٣، ص١٢١.

(١٣٩) ارشد حمزة حسن، التطورات الاقتصادية في الحلة ١٩٥٨-١٩٧٩، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بابل، كلية التربية، ٢٠٠٩، ص٢٥١.

(١) لمى عبد العزيز مصطفى، الخدمات العامة في العراق ١٨٦٩-١٩١٨،اطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٣، ص٢١١.

(١٤١)Minstery of Transportation Iraqi,Repoublic Rail way.co,Histor icol, Rview of F.R.R , Printing in Al Hadeel co 2008,p3.

(٣) صادق الجميلي، حكاية الكاري بين بغداد والكاظمية، بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٧٩، ص٢٠.

تلك العربات فقد كانت تجرها الخيول ، وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر أنشئت سكة حديد(نارم–حصن) بين مدينتي النجف والكوفة، اذ خصصت لها سكة حديد بخطين خط للذهاب والخط الاخر للإياب وتسير على الخط عربات للركاب، وقدم عبد الرحمن الباجه جي وعمر صالح الشابندر في عام ١٩٠٧ طلباً الى وزارة التجارة والأشغال(نظارة نامة) لتسيير ترامواي بين النجف والكوفة. وبعد استحال الموافقات الرسمية تم تأسيس شركة عثمانية برأسمال قدره(٢٤٠٠٠) ليرة عثمانية لإنشاء المشروع المذكور الذي تم الانتهاء من تنفيذه عام ١٩١٠[١٤٣]. عانت شركة ترامواي بغداد–الكاظمية من عدة صعوبات ومشاكل منها: سرعة قيادة العربات التي أثرت كثيراً على راحة المسافرين وكانت سبباً في حدوث حوادث كثيرة، كما عانت حافلات الترامواي من نقص كبير في وسائل الإنارة حيث اقتصرت على فانوس واحد. فضلاً عن قلة الإنارة في الطريق الذي يسلكه الترامواي وكثرة تعرجاته وضيقه في بعض المناطق فإذا ما حدث وسقطت عربة أو تعطلت توقف العمل بالخط مدة طويلة، يضاف الى ذلك انعدام النظافة في عربات الترامواي[١٤٤].

وبالرغم من السلبيات والمشاكل التي اعترضت سير هذا المشروع فقد حقق نجاحاً كبيراً ، ومن مظاهر هذا النجاح انه ظل طيلة مدة عمله بعيداً عن متناول اية جهة أجنبية. فضلاً عن كونه أول مشروع أسس في بغداد برأس مال مشترك، كما انه قدم خدمات كبيرة لقطاعات مختلفة من الناس ولا سيما أبناء مدينة الكاظمية، بالإضافة الى الأرباح الكبيرة التي حققها هذا المشروع التي وصلت الى ٢٠% من رأس المال في السنة الأولى وزع قسم منها على شكل أرباح وخصص وقسم القسم الأخر لإطفاء ديون الشركة، واستمر الارتفاع التدريجي لأرباح الشركة حتى وصلت في عام ١٨٧٨ الى ١٠٠% من رأس مال الشركة الأساسي[١٤٥].

لكن المشروع سرعان ما تعرض للإهمال والتدهور واقتصر الاهتمام بالترامواي على بعض المحاولات لإعادة بناء السكك وبناية نهايات الخط. إلا إن تلك المحاولات لم يكتب لها النجاح[١٤٦].

ب– مشاريع سكك الحديد في العراق:

اما بالنسبة لمشاريع سكك الحديد فقد طرحت العديد من مشاريع السكك كان من بينها مشروع جسني(Chesney)[١٤٧] صاحب مشاريع النقل النهري في عقد الثلاثينات من القرن التاسع عشر ومشروع أندرو[١٤٨] في النصف الثاني من القرن نفسه، ومشروع فون برسل النمساوي وتويني الايطالي وكابسنت الروسي وكونار الفرنسي، وفي ثمانينيات القرن التاسع عشر تشكلت شركة محلية لمد خط حديدي بين خانقين وبغداد إلا إن هذا المشروع فشل بسبب عدم توفر رؤوس الأموال اللازمة لتنفيذه[١٤٩]. وكان مشروع ربط استانبول

(٤) ناهدة حسين وديسين، تاريخ النجف في العهد العثماني الأخير، ١٨٣١-١٩١٧، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد، ١٩٩٩، ص٩٩.

(١٤٤) علاء موسى كاظم نورس، بغداد في رحلات الأجانب في العهد العثماني، مجلة المورد، المجلد الخامس، العدد الثالث، ١٩٧٦، ص٢٢.

(١٤٥) لمى عبد العزيز مصطفى، المصدر السابق، ص٢١٣.

(١٤٦) المصدر نفسه، ص٢٤١.

(١٤٧) مشروع جسني: كان جسني ضابطاً برتبة نقيب في الجيش البريطاني بدأ مغامراته في وسط وجنوب العراق في النصف الأول من القرن التاسع عشر وتحديداً عام ١٨٣٠ عندما انحدر مع اثنين من المساحين العاملين في الأسطول الهندي في نهر الفرات من القائم إلى الفلوجة وركز جل اهتمامه على إنشاء خط نهري للنقل بواسطة السفن اما مشروعه لمد خط سكة حديد إلى العراق فقد اشترك فيه مع كل من بيت لنج وكنيل وغيرهم وبحماسة من اندرو في سنة ١٨٥٤ حيث شكل الجميع شركة لمد سكة حديد من شاطئ البحر المتوسط حتى الخليج العربي وكان المقرر إن تمر السكة بإنطاكية وحلب وهيت وبغداد ومن هناك الى البصرة والقرنة وقد حصل المشروع بالتأييد الرسمي من الحكومتين البريطانية والعثمانية. للمزيد من التفاصيل ينظر: ستيفن همسلي لونكريك، العراق من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٥٠، ترجمة سليم طه التكريتي، ج١، بغداد، مطبعة الفجر للنشر والتوزيع، ١٩٨٨، ص٦٢.

(١٤٨) مشروع اندرو: دخل مشروع اندرو ضمن المشروع الذي يشارك فيه جسني وبيت لنج ومع إن المشروع استمر لمدة خمسة عشر عاماً فلم يوفق أصحابه في جمع الأموال اللازمة لإنجاحه ولذلك تخلو عنه والحقيقة إن أمثال هذه المشاريع قد أهملت بعد أذ افتتحت قناة السويس عام ١٨٦٩ وأصبح في مقدور السفن الأوربية إن تصل الي الشرق عبر قناة السويس والبحر الاحمر وكانت كل هذه المشاريع من الأمور التي حفزت كلا من بريطانيا وفرنسا على إثارة الحرب العالمية الأولى.ستيفن همسلي لونكريك، العراق من سنة ١٩٠٠-١٩٥٠، ص٦١.

(١٤٩) المصدر نفســـــــــــه ، ص٦٣.

بالخليج العربي عن طريق خط للسكة الحديد مشروعاً قديماً بالفعل كان قد فرض نفسه على القادة العثمانيين بعد عام ١٨٧٨[١٥٠] وفي عام ١٨٨٠ بدأ الألمان يوسعون مطامعهم نحو مناطق الشرق وذلك عندما أكملت(الشركة العثمانية) انشاء سكة حديد الأناضول خطها الذي يصل الى أنقرة ومن ثم الى قونية، وحصلت في السنة نفسه على اذن بإيصال الخط المذكور الى ديار بكر[١٥١] وان يصل من هناك الى العراق ليصل الموصل ومن ثم الى بغداد غير إن معارضة روسيا قد أثيرت ضد المشروع ولهذا تم التخلي عن فكرة إيصال الخط إلى ديار بكر، وأعقب ذلك حصول توقف في أعمال الشركة استمر سنتين[١٥٢]. أما مشاريع سكك الحديد في العصر الحديث فقد دخلت إلى العراق حيز التنفيذ بعد تبني الحكومة الألمانية سياسة الاندفاع نحو الشرق[١٥٣] إذ أدى التوسع التجاري والطموح الاستعماري إلى الاهتمام بصورة متزايدة بمد خطوط سكك الحديد وخاصة تلك التي تكون بموازاة طرق القوافل القديمة[١٥٤] ودخلت ألمانيا دائرة الاهتمام بمشاريع سكك الحديد في الدولة العثمانية[١٥٥] لا سيما بعد انتصارهم على فرنسا في سنة ١٨٧٠ فكان هذا الحدث هو بداية الحقيقة لبروز فكرة مشروع سكة حديد بغداد–برلين كواحدة من أهم المشاريع الستراتيجية التي حاولت ألمانيا بها ربط الشرق الأدنى بالغرب والمنطقة العربية بأوربا [١٥٦].

– دور البنك الألماني في إنشاء خط سكة حديد بغداد برلين:

في الرابع من تشرين الأول عام ١٨٨٨ منح السلطان العثماني عبد الحميد الثاني [١٥٧] البنك الألماني امتيازاً مهماً خوله بموجبه حق شراء خط سكة حديد اسطنبول– أزمير[١٥٨] وحق مد سكة حديد من أزمير إلى أنقرة ، وفي شباط من عام ١٨٩٣ وقعت الدولة العثمانية اتفاقية إضافية ملحقة منحت بموجبها شركة سكة حديد الأناضول حق بناء وتشغيل

---

(١٥٠) روبير ما نتران، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة بشير السباعي، ج٢، ط١، القاهرة، مطبعة دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٣، ص٢٢٦.

(١٥١) كان مد السكك الحديد وغيرها من المشاريع الاقتصادية يتم بدارة الدين العام العثماني التي أنشأت عام ١٨٨١ وكان يشرف عليها مجلس يمثل الدائنين الأجانب وقد خصصت لهذه الدائرة موارد ضرائب واحتكارات مختلفة كان حصيلتها تخصص ادارة تقوم بتحصيل الدخول وانفاقها. احمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ط١، القاهرة، مطبعة دار الشروق للطباعة والنشر، ١٩٩٣، ص٢٥٧.

(١٥٢) ستيفن همسلس لونكريك، العراق من سنة ١٩٠٠-١٩٥٠، ص٦٣.

(١٥٣) بعد عام ١٨٧٠ حقق الاقتصاد الألماني تقدماً كبيراً إلا إن المستشار بسمارك كان غير متحمس لدخول المانيا ميدان التوسع الاستعماري طالماً أن ذلك يورطها في نزاعات مع الدول الأوربية الأخرى ويؤدي الى إضعافها. إلا إن ألمانيا تخلت عن هذه السياسة بعد أن ترك بسمارك منصبه في المستشارية عام ١٨٩٠ للمزيد من التفاصيل ينظر: بيير روفنون، تاريخ القرن العشرين، تعريب نور الدين حاطوم، بيروت، مطبعة دار الفكر للطباعة والنشر، ١٩٨٠، ص ص ٩-١١؛ خليل علي مراد وآخرون، دراسات في التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر، مطبعة دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٨٨، ص٢٣٢.

(١٥٤) هنري فوستر، نشأة العراق الحديث ، ترجمة سليم طه التكريتي، ط١، بغداد، مطبعة الفجر، ١٩٨٩، ص٦٠.

(١٥٥) للمزيد من التفاصيل عن التقارب العثماني-الألماني ينظر: بان غانم احمد حياوي، العلاقات العثمانية-الألمانية ١٨٨٢-١٩١٨ دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه، جامعة الموصل، كلية الآداب، ٢٠٠٨.

(١٥٦) hett://www.irglighs.org.

(١٥٧) عاصر حكم السلطان عبد الحميد الثاني الزحف الاستعماري الأوربي في اعنف مراحله على ما تبقى من أقاليم لم يكن قد وصل إليها الاستعمار بعد في أسيا وأفريقيا وقد سادت في تلك المدة نظريتان استعماريتان ركنت إليهما السياسة الأوربية (فظهرت النظرية البيرلوجية السياسية) وكان من مبادئها إن للدول الكبرى الحق في القضاء على الدول الصغرى، وان الشعوب الصغرى يجب أن تفنى وقد لقيت هذه النظرية تأييداً وانتشاراً واسعين في القرن التاسع عشر تبريراً لضراوة الزحف الاستعماري الأوربي على أقاليم شتى في انحاء العالم فضلاً عن تلك النظرية فقد كانت هناك نظرية أخرى أطلق عليها اسم Res (Nullivs أي الارض التي لا صاحب لها(الملك المباح) وقد نادى بهذه النظرية غلاة مستعمرون وكان من مبادئها إباحة استعمال الأقاليم التي تمتلكها شعوب مختلفة او قبائل منعزلة تعتبر في حكم المهجورة التي لا يعرف لها صاحب. وتصبح هذه المناطق ممتلكات شرعية لاول دولة تستطيع بقواعدها المسلحة أن ترفع علمها فوق أراضيها. وقد وضع مؤتمر برلين(١٨٨٤-١٨٨٥) الذي قام بتوزيع أفريقيا بين الدول الأوربية عدة شروط لهذا الاستيلاء حتى يصبح مقبولاً من الناحية القانونية الدولية. ينظر: عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج٢، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٠، ص١٠٢٩؛ جمال عبد الهادي مسعود وآخرون، أخطاء يجب أن تصحح في تاريخ الدولة العثمانية ٦٩٩-١٣٤٣هـ، ١٢٩٩-١٩٢٤ م، المنصورة، مطبعة دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٥، ص٢٩.

(١٥٨) حكمت سامي سليمان، النفط في العراق، دراسة تاريخية واقتصادية وسياسية، القدس، دار الأيتام الإسلامية الصناعية للطباعة والنشر، ١٩٥٨، ص٢٠.

خطين جديدين من أنقرة إلى قيصري، ومن اسكيشهر الى قونية غير أن الخط الأول لم يتم انجازه ، أما الخط الثاني فقد انجزته الشركة نفسها عام ١٨٩٦[١٥٩]. وقد تجلى من هذا كله بوضوح أن القصد من إتمام سكة الحديد إلى قلب بلاد الأناضول هو لتوسيع المصالح الألمانية إلى داخل حدود الدولة العثمانية، وهذا الأمر الخطير أدى في نهاية المطاف إلى نزاع سياسي وعسكري وخاصة عندما هدف التوسع الألماني توسيع ومد الخطوط الحديدية باتجاه بغداد ومن ثم باتجاه البصرة على الخليج العربي إذ كانت المصالح البريطانية متمركزة هناك. والمشروع الذي افترضته الشركة الألمانية لبناء سكة حديد بغداد– برلين كان يرمي إلى أن تصل بشبكة سكة حديد الأناضول عند قونية ومد سكة حديد أخرى من قونية على محاذاة البحر المتوسط إلى الجنوب الشرقي لتتصل بمدينة حلب ثم نصيبين فالموصل ثم بغداد[١٦٠]. ومن أهم ما تضمنه المشروع المذكور هو مد الخط إلى الخليج العربي حتى ميناء البصرة، وأصبح واضحاً أن المغزى السياسي لمشروع سكة حديد بغداد –برلين كان يستهدف بالدرجة الأولى توسيع دائرة النفوذ الألماني وامتداده وشموله منطقة الشرق التي كانت جزءاً من الدولة العثمانية، لذلك عد هذا المشروع تهديداً حقيقياً للمصالح البريطانية وللنفوذ الفرنسي والروسي في تلك المنطقة، وكان هذا المشروع عاملاً مهماً في التأثير على الدولة للاشتراك مع ألمانيا ودول أوربا الوسطى في الحرب العالمية الأولى[١٦١]. إن الدعوة لمشروع سكة حديد بغداد–برلين كانت للأسباب السياسية والستراتيجية القائمة على جانب عظيم من التوتر وتضارب المصالح الدولية اذ كان العراق منطقة نفوذ بريطانية منذ أواسط القرن التاسع عشر وكانت بريطانيا حريصة كل الحرص على الاحتفاظ بمكانتها هذه التي كانت بنظرها وعلى حد تعبير سياسييها:((قد أحرزتها بمهارتها في بلاد ما بين النهرين)) وهي بزعم بريطانيا:((منطقتها الطبيعية في الدولة العثمانية)) [١٦٢]. وفي عام ١٨٩٨ قام الإمبراطور الألماني فردريك وليم الثاني[١٦٣] بزيارة الى استانبول من اجل إقناع السلطان عبد الحميد الثاني لمنح المانيا امتياز لمد خط سكك حديد في العراق[١٦٤] يربط استانبول وبغداد ثم البصرة وأخيرا الخليج العربي[٢١]في أثناء تلك الزيارة اقسم الإمبراطور الألماني يمين الإخلاص للسلطان والإسلام بان هذا المشروع هو من مصلحة الدولة العثمانية فظفر عام ١٨٩٩في إعداد مشروع لامتياز بمد خط حديدي في المناطق المذكورة أعلاه ، وبعدها قام وفد ألماني بزيارة العراق كي يضع تقريراً عن حالة الطرق فيه وظهرت إحدى الطرادات الألمانية في مياه الخليج العربي وكذلك قامت بعثة ألمانية في عام ١٩٠٠بجولة في المناطق التي يتوقع مرور الخط الحديدي فيها عبر الأراضي العراقية والكويتية. وعندها ثارت شكوك بريطانيا بشكل كبير ازاء هذا المشروع[١٦٦]وفي عام ١٩٠١ منح السلطان عبد الحميد الثاني الامتياز بصورة رسمية الى

(١٥٩) المصدر نفسه ، ص٦٧.

(١٦٠) يرى الباحث إن ألمانيا عندما أرادت أن تصل خطوط سكة الحديد الى حلب ونصيبين وهي مناطق تابعة الى بلاد الشام أرادت بذلك أن توسع نفوذها بعد أن رأت أن الدولة العثمانية بدأت تفقد سيطرتها على تلك المناطق حتى أن بعض الولاة أراد الاستقلال عن الدولة العثمانية وذلك تمثل بولاية مدحت باشا على ولاية الشام ومن هنا بدأت ألمانيا تفكر جدياً بمد نفوذها الى المناطق التي كانت تحت نفوذ الدولة العثمانية (الرجل المريض) بحسب تعبير الدول الأوربية الأخرى.

(١٦١) جكمت سامي سليمان، النفط في العراق، دراسة تاريخية واقتصادية وسياسية ، ص٦٨.

(١٦٢) المصدر نفسه ، ص٦٩.

(١٦٣) فردريك وليم الثاني: ولد عام ١٨٥٩ في بروسيا وعندما بلغ التاسعة والعشرين من عمره اعتلى العرش بين عامي ١٨٩٠-١٩١٤. للمزيد من التفاصيل ينظر: كارلتون هيتز، التاريخ الأوربي الحديث، ١٧٨٩-١٩١٤، ترجمة فاضل حسين، الموصل، مطبعة دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٨٧، ص٣٨٨.

(١٦٤) بعد أن تربع القيصر فردريك وليم الثاني عرش ألمانيا ظهرت سياسة جديدة تبناها القيصر الشاب وهي سياسة الزحف نحو الشرق والتي أحدثت تغييراً شاملاً في السياسة الألمانية المتبعة مع الدولة العثمانية، فقد ابتعدت ألمانيا عن إظهار أطماعها في الدولة العثمانية وسعت بعد ذلك الى ترويج تجارتها وتقديم خبراتها لمساعدة الحكومة العثمانية على استغلال مواردها الاقتصادية ودعم قوتها العسكرية. ينظر: جودت جلال كامل، المصدر السابق، ص٢٠؛ هنري فوستر، المصدر السابق ، ص٦٤.

(١٦٥) خليل علي مراد وآخرون، المصدر السابق، ص٢٢٩؛ ارشد حمزة حسن، المصدر السابق، ص٢٦٠؛ انطوان متي، الخليج العربي من الاستعمار البريطاني حتى الثورة الإيرانية ١٧٩٨-١٩٧٨، ط١، بيروت، دار الجيل، ١٩٩٣، ص٦٠.

(١٦٦) وزارة النقل والمواصلات، السكك العراقية بين الامس واليوم ، بغداد ، مطبعة السعدون ، ١٩٩٠، ص١٥؛ محمود علي الداود، الخليج العربي والعمل العربي المشترك، بغداد، مطبعة الاديب، ١٩٨٠، ص٤٤.

الشركات الألمانية لمد خط سكة حديد بين برلين–بيزنطة–بغداد[١٦٧] وقدرت المبالغ اللازمة للمشروع بـ(مائة مليون دولار) [١٦٨]وكان نصيب العراق من هذا الخط (١٤٠)كم فقط يقع بين بغداد وسامراء حيث يمثل ذلك أول خط حديد انشيء في العراق[١٦٩]وتمت الموافقة عليه رسمياً في ٥/اذار/١٩٠٢وكان المشروع يقوم على مرحلتين تربط أجزاء من الدولة العثمانية ببرلين والثانية تشمل المنطقة الواقعة بين اسيا الصغرى والخليج العربي[١٧٠] وفي عام ١٩١٢ وصلت الشحنة الأولى من مواد الإنشاء لسكة حديد بغداد–سامراء وكانت ترسل بحراً من ألمانيا الى الخليج العربي وبعدها يتم نقلها عبر مجرى نهر دجلة بواسطة سفن شركة بيت لنج التي أصبحت يديرها اللورد انشكاب (LordInch Cab) وهو احد كبار رجال الأعمال البريطانيين للشركات الملاحية الذي تعاقد مع شركة سكة حديد بغداد لنقل مواد الإنشاء وبسعر(٢٢،٥) شلن للطن الواحد[١٧١] وفي السابع عشر من تموز ١٩١٢ احتفل الألمان بجانب الكرخ بوضع حجر الأساس لمشروع السكة الذي كان بقياس أربعة أقدام وثمانية أنشأت[١٧٢] وقد وجه رئيس الأشغال الألماني مايسز باشا(Myse Nir) الدعوة لحضور الحفل إلى الوالي العثماني جمال باشا[١٧٣] وكبار المسؤولين من مدنيين وعسكريين وقناصل الدول الأجنبية وحضر الحفل المهندسون المشرفون على بناء السكة، وقدر عددهم بأربعين مهندساً اغلبهم من الألمان[١٧٤] وفي حزيران ١٩١٤ تم تسيير اول قطار بين بغداد وسميكة (الاسحاقي) [١٧٥].أنشئت سكة حديد بغداد–سامراء بنظام عريض على غرار القياسات الأوربية، حيث رافق إنشاء الخط إقامة المحطات التي وصفها إلمر هالدن(Sir.Ail.Haldane) قائد القوات البريطانية في العراق عام ١٩٢٠ بأنها كانت متينة ومشيدة بالاسمنت على غرار الثكنات الدفاعية من ذوات الطابقين وفي كل محطة منها بئر ماء ومضخة تؤمن المياه للمحطة، وقد حصر الألمان دوائرهم والمضخات وأحواض المياه وسط ساحة واحدة وكذلك محلات سكن الموظفين والعاملين والمرافق الخدمية الأخرى جاعلين في حساباتهم حاجتهم الدفاعية عندما تقتضي الضرورة[١٧٦]. وقد توقف العمل بالمشروع اثر اندلاع الحرب العالمية الأولى في أب عام ١٩١٤، ودخول الدولة العثمانية الحرب إلى جانب ألمانيا في ٣١ تشرين الأول ١٩١٤[١٧٧].

المبحث الخامس

أ–المصارف الأجنبية ودورها في الهيمنة البريطانية على الاقتصاد العراقي : كان النفط ولا يزال من أهم أهداف الاستعمار في العراق وغايته الأولى في جميع المشاريع التي يديرها لأجل السيطرة والاحتفاظ بهذه البلاد، ومنذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١، بل قبل ذلك وفي عهد الدولة العثمانية، أصبح استثمار النفط العراقي عنواناً للاستغلال تستنزف فيه الشركات الأجنبية من طريق الامتيازات وشروطها أرباحا فاحشة تخرج عن أي مقياس معروف للربح في التجارة والاقتصاد، وقد كانت معالجة النفط هذه دائماً مطلباً من

(١٦٧) خليل علي مراد وآخرون، المصدر السابق، ص٢٢٩.
(١٦٨) وزارة النقل والمواصلات، المصدر السابق ، ص١٢.
(١٦٩) سلمى جلال خليل خياط، الطرق البرية وأثرها في نمو المستوطنات الريفية في منطقة الفرات الأوسط، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، ١٩٩٦، ص٧٨.
(١٧٠) علي ناصر حسين، تاريخ السكك الحديد في العراق ١٩٤١-١٩٤٥، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة، كلية الآداب، ١٩٨٤، ص٢٧.
(١٧١) عبد العزيز سليمان نوار، المصالح البريطانية في انهار العراق ١٦٠٠-١٩١٤، القاهرة، مطبعة الأهالي، ١٩٦٨، ص٢١٩.
(١٧٢) وزارة النقل والمواصلات، المصدر السابق، ص١٥.
(١٧٣) جمال باشا: استلم منصب الولاية في بغداد في الخامس من شهر رمضان عام ١٣٢٩ هـ/١٩١١م، واستقال من منصبه يوم السبت الموافق الرابع من رمضان عام ١٩١٢. للمزيد من التفاصيل ينظر: عباس العزاوي، تاريخ العراق بين الاحتلال، ج٨، ط٤ ، قم، المكتبة الحيدرية، ٢٠٠٥، ص٢٠٩.
(١٧٤) مجلة لغة العرب، ج١، حزيران، ١٩١٢، وقائع الشهر، ص١١٧.
(١٧٥) وزارة النقل والمواصلات، المصدر السابق، ص١٥.
(١٧٦) علي ناصر حسين، المصدر السابق، ص٢٩.
(١٧٧) وليد غفوري السامرائي، سكك حديد العراق ودورها في التنمية الوطنية العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية، ١٩٨٩، ص٩.

المطاليب الوطنية التي كافح الشعب العراقي من اجلها وفي مختلف مراحل تطوره السياسي(١٧٨). ولم يفكر الحكام العثمانيون بتطوير استثماره بصورة جدية إلا في عهد الوالي مدحت باشا الذي انشأ بمساعدة الخبراء الألمان مصفاة للنفط في بعقوبة لتصفية النفط المستخرج من مندلي(١٧٩) واستعماله في الإضاءة، وجرت في أواخر القرن التاسع عشر محاولات ثانية لتطوير منابع منطقة القيارة في الموصل بمساعدة الخبراء الفرنسيين، وبذلت محاولات أخرى لزيادة إنتاج منطقتي طوز خرماتو وبابا كركر في كركوك، وفي بداية القرن العشرين استوردت الدولة العثمانية أجهزت حديثة لاستخراج النفط من منطقة القيارة وبمساعدة الخبراء الألمان أيضا. لكن قيام الحرب العالمية الأولى حال دون انجاز ذلك المشروع. وكان السلطان العثماني عبد الحميد الثاني ينظر إلى موقف ألمانيا من حكومته بارتياح كبير إذ انه لم يجد ما يشير إلى وجود أطماع لديها في بلاده مثلما هي الحال بالنسبة للبريطانيين والفرنسيين فاخذ يوثق علاقاته بالألمان سياسياً واقتصادياً، وقد جلب النفط العراقي انتباه هؤلاء الألمان وأخذت بعثاتهم تجوب مناطق العراق وخاصةً في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، من اجل دراسة احتمالات العثور على النفط فيه فأوفدوا بين عامي ١٨٧١ و١٩٠٢ (١٨٠) عدة بعثات من الخبراء والصحفيين الذين أكدت دراساتهم وتقاريرهم أن منابع النفط في العراق تحوي كميات كبيرة من النفط الجيد تكفي ألمانيا، ووصفوا المنطقة بأنها بحيرة من النفط الذي لا ينضب(١٨١) وحثوا حكوماتهم على الإسراع بتطويرها وهو أمر يؤكد أن الألمان كانوا أول من تنبه على أهمية النفط العراقي وغزارته فضلاً عن البحوث التي دأب (سركيس كالوست كولبنكيان)(١٨٢) على نشرها في المجلات العلمية حول احتمالات وجود النفط وبكميات كبيرة وتجارية في العراق وكان كولبنكيان ارمنياً ويحمل الجنسية العثمانية ومن عائلة تتاجر بالنفط ويمتلك خبرة في شؤونه، وقد قدم عدة تقارير إلى الحكومة العثمانية عن إمكانات العراق النفطية الهائلة(١٨٣) الأمر الذي دفع بالسلطان عبد الحميد الثاني إلى المبادرة بضم أراضي النفط في العراق إلى أملاكه الخاصة بحجة الاستفادة منها في تحسين أحوال بلاده الاقتصادية . واصدر فرمانات سلطانية في السنوات ١٨٨٩–١٨٩٨–١٩٠٣ حصر بموجبها امتيازات البحث عن النفط واستغلاله في ولايتي الموصل وبغداد بخزينته الخاصة(١٨٤) وبضمنها مناطق مندلي وطوز خرماتو وبابا كركر في كركوك(١٨٥). ونظراً لتطور العلاقات العثمانية–الألمانية فقد سعى الرأسماليون الألمان وبدعم من حكومتهم لتطوير حقول النفط في العراق من خلال مشاريع

---

(١٧٨) قاسم احمد العباس، وثائق امتيازات النفط في العراق، ج١، بغداد، مطبعة العاني، ١٩٧٥، ص٧٨.

(١٧٩) للمزيد من التفاصيل عن مصافي النفط في العراق ينظر: نوري خليل البرازي، الصناعة ومشاريع التصنيع في العراق، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٦، ص ١٥٣-١٥٧.

(١٨٠) تعد بعثة الخبراء الألمان التي جابت العراق عام ١٨٧١ بداية لنشوب الصراع الدولي حول نفط العراق بعد أن رفعت تقريرها الذي اكد غزارة نفط العراق وجودته. ينظر: محسن الموسوي، النفط العراقي من منح الامتياز حتى التأميم دراسة وثائقية، بغداد، وزارة الأعلام السلسلة الإعلامية رقم(٤٨)، ١٩٧٣، ص١١.

(١٨١) في عام ١٨٨١ زارت بعثة ألمانية أخرى مكونة من مجموعة من مهندسين ألمان منطقة كركوك وضواحيها وأجرت بعض البحوث الجيلوجية الحديثة في تلك الأراضي وقدمت البعثة المذكورة تقريراً مهماً جاء فيه:((إن كركوك وضواحيها منطقة نفطية هائلة وان حقول النفط هناك قريبة من سطح الأرض الأمر الذي كان يسبب دوماً هزات أرضية خفيفة وانه ما تم الحفر لاستخراج النفط في تلك المنطقة فان هناك احتمالاً قوياً لحدوث زلازل أرضية شديدة)). ينظر: حكمت سليمان، نفط العراق، ص٧٤.

(١٨٢) ولد كولبنكيان في خاصية قرب اسطنبول في ٢٣ آذار عام ١٨٦٩ وكانت أسرته تمتهن التجارة بالنفط الروسي وخاصة في الأسواق العثمانية، أكمل دراسته في مدرسة أمريكية في منطقة رومبلي. وحصل من بريطانيا على شهادة الهندسة بمرتبة الشرف، وفي عام ١٨٨٨ سافر إلى باكو لإقامة علاقات تجارية والحصول على تجارب علمية ونتيجة ما كسبه من تجارب أصبح من الأوائل المدركين لإمكانية استغلال النفط في الدولة العثمانية، عرف فيما بعد باسم (تاليران) لدبلوماسيته في مفاوضات النفط، وكان معروفاً باسم(المستر خمسة بالمائة) (Mr.five Pereent) وذلك بالنظر إلى حصته في شركة نفط العراق التي كانت تبلغ هذه النسبة. وكان لهذه الشخصية أهمية كبيرة في تاريخ العراق النفطي، وكان مطلعاً على جميع الصراعات حول النفط العراقي، توفي في تموز عام ١٩٥٥ .ينظر:
علي معجل خلف الشعيبي، شركة نفط خانقين المحدودة دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية، ابن رشد، ٢٠٠٢، ص١١.

(١٨٣) نوري عبد الحميد العاني، امتيازات النفط حتى عام ١٩٣٢، فصل من كتاب المفصل في تاريخ العراق المعاصر، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٢، ص٦٩٠.

(١٨٤)نوري عبد الحميد العاني، امتيازات النفط حتى عام ١٩٣٢، ص٦٩١.

(١٨٥) حكمت سامي سليمان، النفط في العراق، ص٢٤.

سكة الحديد ففي عام ١٩٠٣ وضعت شركة سكة حديد الأناضول وهي مؤسسة تعمل لحساب البنك الألماني اتفاقاً مع الحكومة العثمانية لبناء وتشغيل مرحلة قونية–بغداد–البصرة على الخليج العربي مع حق أنشاء مرفأ هناك والتنقيب النفط عن جانبي السكة الحديد ولمسافة عشرين كيلو مترا، وفي السنة التالية وقعت الشركة عقداً مع الخزينة الخاصة تعمدت فيه القيام بالتحريات الفنية لحقول النفط في ولايتي بغداد والموصل خلال سنة واحدة وان تمنح الشركة بعد ذلك إذا رغبت حق استغلالهما باتفاق خاص، وكان من شأن هذا الامتياز أن يزعزع نفوذ بريطانيا في المنطقة عامة والخليج العربي خاصةً، الأمر الذي قد يؤدي إلى إلحاق خسائر كبيرة بتجارتها بل بسلامة إمبراطوريتها فوقفت بوجه هذا المشروع ونتج عنه خلافات سياسية وصراعات شاركت فيها دول أوربية أخرى وتواصلت تلك الصراعات حتى نشوب الحرب العالمية الأولى[١٨٦]، والى جانب الألمان والبريطانيين ظهر منافس أخر يحمل خبرة جيدة في شؤون النفط ويمتلك رأسمال أوفر تمثل بالحكومة الأمريكية التي بدأت شركاتها في أواخر القرن التاسع عشر تساوم الدولة العثمانية حول امتياز النفط في العراق، وبعد مفاوضات مطولة حصل الأدميرال(مايكل جسير) عام ١٩٠٩ على امتياز لبناء ميناء وسكك حديد في الأناضول ويمتد فرع منها إلى السليمانية عبر الموصل وكركوك مع حق التنقيب عن المعادن لمسافة عشرين كيلو متراً على جانبي سكك الحديد، وتأسست الشركة العثمانية الأمريكية لتنمية عقد الامتياز وتنفيذه ولكن البرلمان العثماني اجل النظر في لائحة الامتياز التي أحيلت إليه لغرض المصادقة، وذلك بسبب معارضة السفارتين البريطانية والألمانية في استانبول باعتبار أن جسيتر واجهة لشركة(ستاندرد) الأمريكية التي تحتكر صناعة النفط في الولايات المتحدة الأمريكية ذات الإمكانات الواسعة ثم جاء اندلاع الحرب العالمية الأولى ليؤجل النظر بالموضوع[١٨٧].

ب– نشأة المصارف الأجنبية في العراق: لم تكن المدن العراقية في عهد الدولة العثمانية تعرف المصارف وأنظمة الصيرفة والتعامل بالعملات الأجنبية سوى ما حصل في نهاية القرن التاسع عشر اثر انتشار النفوذ الأجنبي وخاصة البريطاني ، وكان نظام الصيرفة الذي سيطر عليه الصيارفة اليهود خارج أنظمة الصيرفة والائتمان سوى ما اتفق عليه الصيارفة وما كان يتفق عليه ضمن نطاق نقابة الصيارفة التي عهد في إدارتها إلى الصراف باشي[١٨٨] والذي كان يهودياً في اغلب الأوقات[١٨٩]وان أكثر ما مكن اليهود من الحصول على موطئ قدم في التجارة البريطانية وضمن لهم الارتفاع فوق كل التجار المحليين الآخرين كان امتلاكهم لرأس المال وبوفرة اكبر وكان ذلك نتيجة احتكارهم العملي لإقراض المال والإعمال المصرفية وروابطهم الحميمة مع أبناء دينهم وأقربائهم في كثير من الأحيان في الهند وأوربا وأماكن أخرى، وهو ما مكنهم من الحصول على الأموال حال احتياجهم لها، ومن توظيف الكمبيالات والأدوات الأخرى في تعاملهم التجاري ومن تبادل المعلومات والخبرات في ميدان الأعمال واتسع نشاط الصرافين اليهود وأصبح لهم موظفون يقومون بمساعدتهم في إدارة إعمال الصيرفة واستخدم بعضهم لأول مرة في تاريخ العراق النساء الجميلات في إدارة العمل الصيرفي، وإن قسماً من الصيارفة قاموا بتشغيل عدد من الرجال في أعمال الصيرفة خارج محلاتهم في الأسواق التجارية وأماكن وجود الأجانب لا سيما بغداد وبالتحديد عند مدخل سوق السراي او عند خان الجبن قرب مدخل المدرسة المستنصرية، حيث يتواجد الأجانب لشراء التحفيات وغيرها او ليستقبلوا القادمين إذ يأتي الناس للتبضع وتصريف ما لديهم من نقود ورقية وكان هؤلاء يسمون صراف (على الماشي)[١٩٠].

---

(١٨٦) نوري عبد الحميد العاني، امتيازات النفط حتى عام ١٩٣٢ ، ص٦٩١.
(١٨٧) حكمت سامي سليمان، نفط العراق دراسة اقتصادية وسياسية ، ص٧٤.
(١٨٨) عرف من هؤلاء اليهود ساسون بن صالح بن داود الذي تقلد هذه الوظيفة لأعوام طويلة، وبعد إن توفي انتقلت نقابة الصيارفة إلى ولده داود. ينظر: مير بصري، أعلام اليهود في العراق الحديث، ط١، لندن، دار الوراق للنشر المحدودة، ٢٠٠٦، ص٣٥؛ علي كامل حمزة، الأقلية اليهودية في لواء الحلة ١٩٢١-١٩٥٢ دراسة تاريخية لأحوالهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، رسالة ماجستير ، جامعة بابل، كلية التربية، ٢٠٠٩، ص٧٢؛ حنا بطاطو، المصدر السابق، ص٢٨٧.
(١٨٩) صباح عبد الرحمن، النشاط الاقتصادي ليهود العراق ١٩٧١-١٩٥٢، ط١، بغداد، منشورات بيت الحكمة، ١٩٨٢، ص١٦٤.
(١٩٠) احمد عبد القادر القيسي، الدور الاقتصادي لليهود في العراق ١٩٢٠-١٩٥٢، بغداد، منشورات دار الشؤون الثقافية، ١٩٨٨، ص٣٢.

وبعد ذلك أسست المصارف والبنوك الأجنبية في العراق اعتباراً من عام ١٨٩٠ واستمرت هيمنتها على الحقل المصرفي. واستمر الصيارفة يعملون إلى جانب المؤسسات الأجنبية واتجهت أعمالهم الى صغار التجار والمقرضين نظراً لاستحواذ البنوك التجارية على التعامل مع الكبار منهم، ولم تتطور أعمال الصيرفة لتشكل بنوكاً كبيرة تعمل منافساً قوياً للقطاع الأجنبي في حقل الصيرفة التجارية[١٩١]. وكان لنشأة المصارف الأجنبية في العراق دواعي اقتصادية وسياسية وتتمثل الدواعي الاقتصادية في أن الاقتصاد العراقي كان قد شهد تطوراً ملحوظا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر نجم عنه اتساع نشاط الشركات الأجنبية وتناميها اقتصادياً في العراق[١٩٢] وكان نتيجة هذا التطور هو التفاعل بين الطلب الأوربي–الهندي المتزايد على المواد الغذائية والمواد الخام الذي تعزز بافتتاح قناة السويس وبين العرض الوفير من الأرض واليد العاملة الضروريين لإنتاج هذه السلع[١٩٣] ففي أواسط القرن التاسع عشر برزت ظاهرة جديدة على مجمل التطور الاقتصادي في العراق الحديث وهي نشوء واتساع حركة الصادرات العراقية إلى أوربا الصناعية بصورة عامة والى بريطانيا بصورة خاصة، ومنشأ هذه الظاهرة الجديدة كان يعود إلى عوامل خارجية وأخرى داخلية وتمثلت الأولى بعاملين أساسيين هما:

١– دخول طرق المواصلات الحديثة قليلة التكاليف.

٢– السياسة التجارية التي اتبعتها الدولة العثمانية في تخفيض التعريفة الكمركية على الصادرات وخاصة عام ١٨٦١.

أما العوامل الداخلية فكان أهمها:

١– إخضاع شيوخ القبائل والأغوات إلى السلطة.

٢– تطبيق قانون الولايات العثماني منذ عام ١٨٧٠[١٩٤].

٣– الإصلاحات الإدارية والاقتصادية لا سيما نظام الطابو[١٩٥].

أما إذا أخذنا الأرقام المتوفرة على المدة التي سبقت نشوء المصارف والبنوك الأجنبية في العراق والمدة التي نشأت البنوك فيها نجد مثلاً أن كمية الحنطة المصدرة قد ازدادت أربعة عشر ضعفاً بين المدة ١٨٦٤–١٨٧١ الى المدة ١٩١٢–١٩١٣ وبلغت الحد الأقصى في الأعوام ١٨٨٨–١٨٩٦، كما إن ظاهرة الزيادة في صادرات الشعير كانت قد ارتفعت من (٣٠٠) طن في ١٨٦٤–١٨٧١

([١٩١]) فليح حسن الغزي، المصدر السابق ، ص٩٣.

([١٩٢]) إن أهم الشركات الأجنبية العاملة في تجارة الصادرات العراقية الرئيسة(التمور -الأصواف -الحبوب) ومنذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر وحتى النصف الأول من القرن العشرين هي(اندرو وبر - فرانك واس - سترايك والشركة الأفريقية الشرقية - سوين ؛البصرة المحدودة-مايكل إخوان- تويدي وشركاه- لويس دايفوس وشركاه-هوتز وأولاده-شركة ما بين النهرين وإيران المحدودة-شركة العراق التجارية). اما اهم تجار التصدير في العراق فهم(إبراهيم المنديل - عبد الله الشبلي- داود نوح اصغر وأولاده- عوائل الخضيري والنقيب- الصائغ وعبد الرحمن السعيد وشركاه -عبد الهادي الجلبي- ونوري فتاح باشا- وحبيب نرغانة واولاده وشركاه). وفي مجال الاستيراد فان اهم الشركات الاجنبية العاملة في العراق في هذا المضمار فهي(بروك بوند وشركاه المحدودة واندرو وير، ومخازن التجهيزات العامة البريطانية-الشركة الأفريقية والشرقية(الشرق الادنى) المحدودة- وشركة داود سامسون وشركاه- فرانك اس-شركة سترايك امباير امبريوم فروتر بولمان-شركة جي ايس فارنا-شركة لينايتال وشركاه-شركة سوفر- شركة مابين النهرين وايران- شركة بيرج مار وشركاه-كرونو سيتر-شركة دبليو جي لومتر- شركة جنرال هارفت- أي.ي.أي(البحر المتوسط المحدودة)-شركة فان كتريك مونور كوفاس-الشركة اليماوية الشرقية-شركة خان صاحب عبد علي وشركاه). الشركات والتجار المحليون العاملون في هذا المجال فهم: (شاؤول ميوليوم حسقيل-شركة صباح سلمان سامسون وشركاه-شركة عبودي جوزي إخوان-شركة عزاز يعقوب وشركاه-شركة سامسون حذام وشركاه-شركة يهودا زلوف- شركة نيسان وشركاه، وكل هؤلاء من اليهود أما بالنسبة للتجار المسلمين في العراق فهم: محمد سعيد الشابندر- نوري فتاح باشا وشركاه-شركة جي. جي ايدي وشركاه- شركة محمود الشابندر وشركاه- شركة إبراهيم وشفيق عدس وشركاه). للمزيد من التفاصيل ينظر: مظفر حسين جميل، سياسة العراق التجارية، القاهرة، مطبعة نهضة مصر، ١٩٤٨، ص ٥٤٢-٥٤٦.

([١٩٣]) محمد سلمان حسن، المصدر السابق، ص٣٥.

([١٩٤])المصدر نفســـــــــــه ، ص٣٣.

([١٩٥]) الطابو: كلمة تركية مشتقة من الفعل تاب، وهو فعل العبادة والطاعة والخضوع لله عز وجل طلباً للأمان ومعناها كذلك الاعتراف بالجميل والشكر وتقديم الولاء للإقطاعي والعمل في الأراضي الإقطاعية. ينظر: محمد نوري كاظم، ملكية الأرض في العراق، بغداد، مطبعة دار التمدن، ١٩٨٥، ص١٥.

الى (٧٧،٢٠٠) طن في ١٩١٢-١٩١٣ أي بزيادة مقدارها(٢٥٠) ضعفاً رافقها تحسن نسبي في أسعار الشعير، أما بالنسبة لصادرات التمور فقد ارتفعت بنسبة(٧) أضعاف تقريباً من (١٠،٠٠٠) طن الى (٦٦،٣٠٠) طن خلال المدة أعلاه وزاد مجموع قيمة الواردات في تلك السنوات بمعدل مركب يتراوح بين(٥-٧%) سنوياً اذ إن مجموع قيم الواردات قد ارتفعت إلى أكثر من (١٢) ضعفاً خلال الأعوام ١٨٦٤-١٩١٣[١٩٦]. وبذلك يمكننا القول إن قطاع الزراعة هو المحرك الأساس لقطاع الصادرات العراقية ويقف وراء ذلك عاملان رئيسان هما:

١- توفر مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة غير المستغلة[١٩٧].

٢- اتجاه سكان البدو الرحل نحو الاستقرار في المناطق الريفية بسبب ارتفاع الطلب الأوربي على السلع الزراعية من جهة وبسبب محاولات البريطانيين المستمرة في هذا المجال من جهة أخرى[١٩٨]. وصاحب ذلك تفكك الارتباطات العشائرية القديمة حيث تحول رؤساء العشائر إلى ملاك وأفرادها إلى فلاحين.

لم يتوقف اثر الطلب الأوربي في العراق على توسيع المساحة المزروعة من الأراضي الصالحة للزراعة وإنما امتد إلى نوعية المحاصيل الزراعية التي أصبح العراق متخصصاً فيها، وان نسبة(٩٢%) من الأراضي المزروعة سنوياً استغلت في زراعة الحنطة والشعير وما يقرب(٤%) من هذه المساحة شغلها القطن والرز والتمور[١٩٩]. أي إن حوالي (٩٦%) من مجموع الأراضي المزروعة سنوياً في العراق تشغلها محاصيل الحنطة والشعير والرز والقطن والتمور، ذلك لان الطلب الخارجي قد تركز على هذه المحاصيل لا سيما محصولي الحنطة والشعير[٢٠٠] فضلاً عن منتجات الأقطان والأصواف.أما بالنسبة للجهاز المصرفي في العراق فكان يتكون من مشروع البنوك الآتية:

أولاً: البنك العثماني: إن النشاط التجاري البريطاني في الدولة العثمانية كان قد تدعم في العقد الأخير من القرن التاسع عشر[٢٠١] والذي كان الركيزة الأساسية لمد نفوذ بريطانيا الى المناطق الواقعة تحت السيطرة العثمانية ، ولم يكن محدداً بل شمل ميادين مختلفة وعديدة، فظهرت حالة جديدة كان لها التأثير الكبير على استثمار رؤوس الأموال البريطانية في الدولة العثمانية وهذه الحالة تجسدت في بدء نمو النشاط المصرفي وافتتاح فروع للمصارف الأجنبية في العراق والتي أسهمت بشكل كبير في نمو النشاط التجاري وتوسيعه، فأفتتح البنك الإمبراطوري العثماني الذي أسس في لندن في الأول من حزيران من عام ١٨٦٣ برأس مال قدره (عشرة ملايين جنيه إسترليني)، وفي العقد الأخير من القرن التاسع عشر فتح له فروعاً في العراق ففي آب ١٨٩٣[٢٠٢] افتح له فرعاً في بغداد، وفي بداية عام ١٨٩٤ فتح له فرعاً أخر في البصرة وفي منتصف عام ١٨٩٤ فتح له فرعاً آخر في الموصل[٢٠٣] أما رأس المال المخصص لهذه الفروع (مصارف العراق) فقد بلغت ما قيمتها (١٢٥٠٠٠) دينار أي انه مصرف من الدرجة الأولى[٢٠٤]. واحتكر العمل كمصرف

([١٩٦]) فليح حسن خلف الغزي، المصدر السابق، ص٩٣.

([١٩٧]) كانت مساحة الأراضي المزروعة فعلاً في العراق قد بلغت في عام ١٩٣١ حوال(١،٦٠٠) مليون دونم في الوقت الذي بلغت فيه المساحة الكلية للعراق بحدود(٤٤٤،٤٤٢) ألف كيلو متر مربع. ينظر: وزارة الاقتصاد، الدائرة الرئيسة للإحصاء المجموعة الإحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٣٣، بغداد، مطبعة الزهراء، ١٩٣٣، ص١.

([١٩٨]) ارتفعت نسبة سكان الريف إلى مجموع سكان العراق من(٤١%) في عام ١٨٦٧ إلى ٦٨%) في عام ١٩٣٠. ينظر هوشيار معروف، الاقتصاد العراقي بين التبعية والاستقلال دراسة في العلاقات الاقتصادية الدولية للعراق قبل (١) حزيران، ١٩٧٢، بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٧٧، ص٢١٥.

([١٩٩]) للمزيد من التفاصيل عن إنتاج التمور والتوزيع الجغرافي لها في العراق ينظر: عبد الوهاب الدباغ، النخيل والتمور في العرق تحليل جغرافي لزراعة النخيل وأصناف التمور وصناعتها وتجارتها، بغداد، مطبعة الأمة، ١٩٥٦، ص٢٨.

([٢٠٠]) هوشيار معروف، المصدر السابق، ص٢١٦.

([٢٠١]) محمد عبد الوهاب العزاوي، نحو جهاز مصرفي اشتراكي في العراق، بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٧٨، ص٧١.

([٢٠٢]) الكسندر أدموف، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها، ترجمة صالح التكريتي، ج١، البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٠٨٢، ص٩٥.

([٢٠٣])المصدر نفسه، ص٩٦.

([٢٠٤]) حسن محمد ربيع، المصارف، ط١، القاهرة، المطبعة الحديثة، ١٩٤٨، ص١٩.

تجاري مدة تزيد على عقدين من الزمن[٢٠٥] واقتصر نشاطه على القيام بجميع أعمال البنك التجاري دون أن يكون له حق إصدار الأوراق النقدية في البداية[٢٠٦] لذلك لا يمكن اعتباره بمثابة بنك مركزي عثماني في تلك المدة، ولكن الحاجة الماسة للحكومة العثمانية إلى وسيط يتمتع بثقة المقرضين الأوربيين ورغبتها في التخلص من جشع مقرضي (غلطةGalata) [٢٠٧] في داخل اسطنبول دفعت بها إلى تحويل البنك العثماني الى بنك مركزي للدولة بعد دخول رؤوس الأموال الفرنسية واليهودية إليه لتصبح مساوية للحصة البريطانية في رأس المال، ثم ما لبث أن تنامى اندماج مؤسسات مالية نمساوية وفرنسية أخرى فيه فبلغ رأس ماله(٢،٥) مليون فرنك فرنسي عام ١٨٧٥[٢٠٨]. منح البنك امتيازات واسعة داخل الدولة العثمانية، فصار له الحق في إصدار الأوراق النقدية العثمانية، وأوكلت إليه أيضاً مسؤولية إصدار النقود المعدنية وأصبح بمثابة الخزينة الحكومية للدولة العثمانية، لقاء عمولة مقدارها نصف بالمائة عن المبالغ الحكومية الداخلة والخارجة منه فرفع مقدار الحساب الجاري[٢٠٩] للدولة العثمانية من(٢،٥) مليون فرنك إلى(٦٧،٥) مليون فرنك، وأصبح وسيطها الرسمي الوحيد في معظم القروض الأجنبية واعفي البنك وجميع فروعه من أي شكل من الأشكال الضريبية إضافة إلى حقه في اختيار أي قطعة ارض مجاناً لإقامة مشاريعه ومنشأته عليها. واتسع نشاطه ليصبح المفاوض الوحيد لسندات الدين على الحكومة، وإن أياً من مشاريعها لا يمكن أن تتم دون مشاركته، وتأتي في مقدمتها سكك الحديد، وخصوصاً المفاوضات التي دارت حول مشروع سكة حديد بغداد–برلين، وفي مطلع القرن العشرين كانت فروعه قد توزعت الى ستة وعشرين فرعاً داخل الدولة العثمانية، فضلاً عن المركز الرئيس في اسطنبول وفروعه في باريس ومصر وقد صار فرع هذا المصرف يسمى باسم بنك الاعتماد في بغداد. [٢١٠]

ثانياً/ البنك الشاهنشاهي الإيراني(البنك الشاهي الفارسي) [٢١١]: أسس هذا البنك في عام ١٨٨٩[٢١٢] وكان المركز الرئيس لهذا البنك في بريطانيا، بلغ رأسمال البنك بحدود (٦٥٠) ألف جنيه إسترليني واحتياطي بلغ بحدود(٢٢٠) ألف جنيه إسترليني مع ضمانات تقدر بـ(مليون) جنيه إسترليني، ولقد سبق البنك العثماني في افتتاح فروع له في بغداد والبصرة خلال عامي ١٨٩٠–١٨٩١[٢١٣] إلا إن أعماله الحقيقية كانت قد بدأت في العراق أواخر عام ١٨٩١ بافتتاح فرع له في بغداد برأسمال قدره(٧٥) ألف دينار، زيد هذا المبلغ بعد ذلك إلى(٤٠٠) ألف جنيه إسترليني وبدل اسمه فيما بعد إلى البنك البريطاني للشرق الأوسط[٢١٤].

ثالثاً/ البنك الشرقي المحدود: وهو مؤسسة مالية بريطانية أسست في لندن عام ١٩٠٩[٢١٥] برأسمال قدره(٣٠٠) ألف جنيه إسترليني واحتياطي مقداره(مليون) جنيه إسترليني وضمانات مقدارها(٥،٨٨٥،٠٠٠) جنيه إسترليني، ومقره الرئيس كان في لندن اما فروعه

(٢٠٥) فليح حسن العزي، المصدر السابق، ص٦٥.

(٢٠٦)غانم محمد علي، النظام المالي العثماني في العراق ١٢٥٥-١٣٣٣هـ/١٨٣٩-١٩١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٨٩، ص١٨٨.

(٢٠٧)غلطة: هو احد الأحياء المعروفة في استانبول كان يوجد فيه مؤسسات مالية تتعاطى الربا نتيجة إقراضها الأموال.

(٢٠٨) الكسندر أدموف، المصدر السابق، ص٩٥.

(٢٠٩) الحساب الجاري: من المسلم به إن إيداع النقود في المصارف هو أول أعمالها، ولهذا تسمى هذه المصارف أحيانا بنوك الودائع والخصم وتستثمر المصارف ما يجتمع لديها من ودائع العملاء بوسائل شتى أهمها الإقراض، وسهل ذلك على الناس إيداع الأموال الزائدة وسحبها على دفعات كلما رغبوا في ذلك ويكون هذا الحساب على نوعين حساب جاري حساب إيداع لمدة محدودة. ينظر: محمد حسن ربيع، المصدر السابق، ص١٥.

(٢١٠) فليح حسن خلف الغزي، المصدر السابق، ص٩٧.

(٢١١) الشاهي: استخدم سكان العراق والولايات الشرقية التابعة إلى الدولة العثمانية النقد الفارسي المعروف بـ(الشاهي) وكان وزن القطعة الواحدة منه مثقالاً من الفضة، صدر بعد معركة جالديران عام ١٥١٤ ، وقد وردت إشارات في سجلات القضاة إلى درهم سلطان سليم شاهي. للمزيد من التفاصيل ينظر: خليل ساحلي اوغلي، من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني بحوث ووثائق وقوانين، القاهرة، مكتبة الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص ص ٢٢٢-٢٢٣.

(٢١٢) محمد عبد الوهاب العزاوي، المصدر السابق، ص٧٢؛ حسن محمد ربيع، المصدر السابق، ص٩.

(٢١٣) جريدة الأوقاف البصرية ٧ اب، ١٩١٩.

(٢١٤) فليح حسن خلف العزي، المصدر السابق، ص٦٦.

(٢١٥) المصدر نفسه ، ص٦٥.

فتوزعت في كل من الهند وجزيرة سنريب والعراق[٢١٦]، بدأ أعماله في العراق بافتتاح فرع له في بغداد عام ١٩١٢ برأسمال تبلغ قيمته(١٥٠) ألف دينار[٢١٧] وله فروع اخرى في البصرة والموصل وكركوك[٤]، وأوكلت اليه جميع الأعمال المصرفية الحكومية لحين تأسيس مصرف الرافدين في العراق عام ١٩٤١ ووكيلا للجنة إصدار العملة التي كان مقرها لندن لحين تأسيس المصرف الوطني العراقي عام ١٩٤٧[٢١٩]. ومما تجدر الإشارة إليه إن هناك مجموعة من المصارف الأجنبية التي فتحت فروعاً لها في العراق.

الخاتمة

شهد تاريخ الاقتصاد العراقي الحديث والمعاصر الكثير من المتغيرات التي أسهمت وبشكل مباشر في ترسيخ العديد من الأسس والمرتكزات الصحيحة التي كان لها الأثر الكبير والمباشر في تقدم العملية التنموية وبالأخص الجانب الاقتصادي في العراق وكان من أهم تلك العناصر هو تأسيس المصارف الاختصاصية والبنوك فيه حتى قبل تأسيس الدولة العراقية الحديثة ، الامر الذي اسهم في تأمين سير الشركات الاستثمارية في العراق وعطائها الى جانب معرفة العراقيين لتلك الانظمة المصرفية وكيفية التعامل وتبادل العملات وتنشيط حركة التجارة بين الدول المستثمرة .كان تأسيس فروع للمصارف العالمية في العراق في تلك الحقبة من تاريخ العراق دليلاً على نمو الحركة التجارية واهمية العراق انذاك بالنسبة للدول الاستعمارية المستثمرة فيه لوجود الخيرات الكبيرة في العراق هذا بالاضافة الى مساهمة كبيرة منها في ترسيخ المعرفة في نظام الصيرفة والذي انتج بعض الصيارفه والشركات الصغيرة التي تعاملت بتبادل العملات والتي كانت النواة لتأسيس بعض المصارف بأيدي عراقية داخل البلد.ان انشاء المصارف ماهو الا دليل على وعي المجتمع بأهمية تلك الاعمال التي من خلالها يكون الانفتاح على العالم وينمي حركة التبادل التجاري وينتج فئة متخصصة بالاعمال المصرفية في وقت كانت المدن العراقية في عهد الدولة العثمانية لم تعرف المصارف وانظمة الصيرفة ولا التعامل بالعملات الاجنبية.على الرغم من تأسيس المصارف الاجنبية في العراق منذ عام ١٨٩٠م وهيمنتها على الحقل المصرفي الا انه استمر نمو التجار الصغار المقرضين الى جانب تلك المصارف لمزاولة النشاط المصرفي في العراق وكمنافس قوي للقطاع الاجنبي في حقل الصيرفة التجارية .وعلى هذا الاساس يجب الاهتمام بالمصارف والصيرفة لانها النواة التي توحي على نمط الاقتصاد في البلد وعلى الدولة الاهتمام الكبير بهذا القطاع لدوره الفاعل في نمو النشاط التجاري والاقتصادي في البلد وتطوره .

قائمة المصادر

- ابراهيم خليل احمد ، تاريخ الدولة العثمانية في العهد العثماني (١٦٣٨-١٧٥٠) ، ط٢الموصل ، مطبعة ٣٠تموز ، ١٩٨٥.
- احمد سوسة، مفصل العرب واليهود في التاريخ، بغداد، دار الرشيد للطباعة، ١٩٨١.
- ________، تاريخ حضارة وادي الرافدين في ضوء الري والزراعة، ج١، بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٨٣ .
- احمد ابن ابي يعقوب اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، النجف الاشرف، المكتبة الحيدرية، ١٩٦٤.
- احمد ابن يحيى البلاذري، فتوح البلدان، القاهرة، د .مط ،١٩٥٩.
- احمد عبد الرحيم مصطفى، أسس السياسة البريطانية في العراق، مجلة الخليج العربي، العدد الثالث، البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٧٥.

(٢١٦) غالب محمد علي، المصدر السابق، ص١٩١.
(٢١٧) محمد عبد الوهاب العزاوي، المصدر السابق، ص٧٢.
(٢١٨) محمد حسن ربيع، المصدر السابق، ص٩.
(٢١٩) فليح حسن خلف العزي، المصدر السابق، ص٦٦.

- احمد عبد القادر القيسي، الدور الاقتصادي لليهود في العراق ١٩٢٠-١٩٥٢، بغداد، منشورات دار الشؤون الثقافية، ١٩٨٨.
- ادوارد بروي وآخرون، تاريخ الحضارات العام القرون الوسطى، ترجمة يوسف أسعد داغر، بيروت ، عويدات للنشر والطباعة ، ٢٠٠٦.
- الحسين بن علي المسعودي ، مروج الذهب ومعادن الجوهر ،ج٢، بيروت، دار الاندلس ، ١٩٦٦.
- باقر امين الورد ، بغداد خلفاءها ولاتها ملوكها رؤساؤها ، بغداد ، د.ت.
- جلال يحيى ، التاريخ الاروبي الحديث والمعاصر حتى الحرب العالمية الاولى ، الاسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، ١٩٣٣.
- جميل موسى النجار ، الادارة العثمانية في ولاية بغداد في عهد الوالي مدحت باشا الى نهاية الحكم العثماني ، ١٨٦٩-١٩١٧، ط١، القاهرة ، مطبعة مدبولي ، ١٩٩١.
- جورج بوبيه شمار ، المسؤولية الجزائية في الآداب الاشورية والبابلية ، بغداد ، دار الحرية للطباعة ، ١٩٨٣.
- جابر ابراهيم الراوي ، شط العرب في التطور القانوني عبر التاريخ ، بغداد ، دار الحرية للطباعة ،١٩٨٣.
- حسن محمد ربيع ، المصارف ، ط١ ، القاهرة ، المطبعة الحديثة ، ١٩٤٨.
- حسين عمر ، مبادىء المعرفة الاقتصادية ، ط١، الكويت ، مطبعة ذات السلاسل ، ١٩٨٩.
- حنا بطاطو، العراق الطبقات الاجتماعية، ترجمة عفيف الرزاز، ط١، ج١، قم، مطبعة منشورات فرصاد، ٢٠٠٦.
- حمدان عبد المجيد الكبيسي ، النشاط المصرفي في الدولة العربية الإسلامية، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٠.
- حمدان عبد المجيد الكبيسي ، أسواق بغداد في العصر البويهي، بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٧٩.

حكمت سامي سليمان، النفط في العراق، دراسة تاريخية واقتصادية وسياسية، القدس، دار الأيتام الإسلامية الصناعية للطباعة والنشر، ١٩٥٨.

- خالد امين عبد الله واسماعيل ابراهيم الطراد، ادارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٦.
- خليل إبراهيم الخالد و محمد مهدي الازري ،تاريخ أحكام الأراضي في العراق ، بغداد ، دار الحرية للطباعة ، ١٩٨٠ .
- خليل علي مراد وآخرون، دراسات في التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر، مطبعة دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٨٨.
- خليل علي مراد وآخرون، دراسات في التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر، مطبعة دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٨٨.
- روبير ما نتران، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة بشير السباعي، ج٢، ط١، القاهرة، مطبعة دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٣.
- زكي صالح، موجز تاريخ العراق منشأ النفوذ البريطاني في بلاد ما بين النهرين، ط١، مطبعة دار الرابطة، ١٩٤٩.
- سامي سعيد الاحمد، حضارة العراق، ج٢ ، بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٨٥.
- ستيفن همسلي لونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر خياط ، ط٤، بغداد ، د.مط ، ١٩٦٨ .
- ________، العراق من سنة ١٩٠٠ الى سنة ١٩٥٠، ترجمة سليم طه التكريتي، ج١، بغداد، مطبعة الفجر للنشر والتوزيع، ١٩٨٨.

- سيار كوكب جميل، زعماء وافندية البشاوات العثمانيون والنهضويون العرب، ط١، عمان، المكتبة الأهلية للنشر والتوزيع، د.ت .
- سليم طه التكريتي، المقاومة العربية في الخليج العربي، بغداد، مطبعة دار الرشيد للطباعة والنشر، ١٩٨٢.
- صباح عبد الرحمن،النشاط الاقتصادي ليهود العراق ١٩٥٢-١٩٧١، بغداد ، بيت الحكمة،٢٠٠٢.
- صادق الجميلي، حكاية الكاري بين بغداد والكاظمية، بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٧٩.
- طارق نافع الحمداني، ملامح سياسية وحضارية في تاريخ العراق الحديث والمعاصر، ط١، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ١٩٨٩.
- طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة الوجيز في تاريخ حضارة وادي الرافدين، ط١ ، بغداد، مطبعة الرافدين ، ١٩٨٣.
- عبد الأمير محمد أمين ومصطفى عبد القادر النجار، دور السجلات الهندية ومحفوظاتها من وثائق العراق وبقية أقطار الخليج العربي والجزيرة العربية، جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، مطبعة الرشاد، ١٩٧٨.
- عبد الرزاق الحسني، تاريخ العرق السياسي الحديث، ج١، ط١، بيروت، دار الراشد للطباعة والنشر، ٢٠٠٨.
- عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا، القاهرة، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٨.
- علي محمد محمد الصلابي، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، ط٢، المنصورة، مطبعة الايمان، ٢٠٠٦.
- علي شاكر، تاريخ العراق في العهد العثماني(١٦٣٨-١٧٥٠) دراسة في أحواله السياسية، ط٢، الموصل، مطبعة ٣٠ تموز ١٩٨٥.
- علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، بغداد، مطبعة العاني، ١٩٦٥.
- __________، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج١، ج٤، ط٢، بيروت، دار الراشد للطباعة والنشر، ٢٠٠٥.
- عباس العزاوي ، تاريخ العراق بين احتلالين ،ج١، ط٤، قم ، المكتبة الحيدرية ، ٢٠٠٥.
- عامر سليمان ، جوانب من حضارة العراق القديم ، موسوعة تاريخ العراق ، بغداد ، دار الحرية للطباعة ، ١٩٨٣.
- فاضل بيات، الدولة العثمانية في المجال العربي دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية مطلع العهد العثماني أواسط القرن التاسع عشر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧.
- فليح حسن خلف ،الائتمان المصرفي ودوره في الاقتصاد العراقي ، بغداد ، مطبعة جامعة بغداد ، ١٩٧٦ .
- قاسم احمد العباس، وثائق امتيازات النفط في العراق، ج١، بغداد، مطبعة العاني، ١٩٧٥.
- كريم مطر حمزة الزبيدي، الحلة في عهد داود باشا ١٨١٧-١٨٣١، جامعة بابل، مركز بابل للدراسات التاريخية والحضرية، سلسلة رقم(١١) ٢٠٠٩.
- كارلتون هيتز، التاريخ الأوربي الحديث، ١٧٨٩-١٩١٤، ترجمة فاضل حسين، الموصل، مطبعة دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٨٧.
- ليوا وبنهايم، بلاد ما بين النهرين، ترجمة سعدي فيضي عبد الرزاق، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨١.
- محمد زكي الشافعي ، مقدمة في النقود والبنوك، ، ط١ ، لجنة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٢.

- محمد علي رضا الجاسم، الائتمان والصيرفة في العراق القديم، بغداد، دار التضامن، ١٩٦٤.
- ـــــــــــــ، القواعد الأساسية في الاقتصاد التطبيقي، بغداد ، مطبعة التضامن، ١٩٦٩.
- محمد فريد بيك، تأريخ الدولة العثمانية، ط٢، القاهرة، مطبعة الأهالي، ١٩٨٦.
- محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، بيروت، دار العلم للملايين، ج٢، ط٤، ١٩٨٦.
- محمد بن الحسين الطوسي، النهاية في جرد الفقه والفتاوي، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٧٠.
- محمد مهدي الجعفري، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع ١٩٤١–١٩٥٨، بغداد، مطبعة دار الشؤون الثقافية، ٢٠٠٠.
- محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي ١٨٦٤–١٨٥٨، ج١، بيروت، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، ١٩٦٥،
- محمود علي الداود، الخليج العربي والعمل العربي المشترك، بغداد، مطبعة الاديب، ١٩٨٠.
- محمد نوري كاظم، ملكية الأرض في العراق، بغداد، مطبعة دار التمدن، ١٩٨٥.
- محمد عبد الوهاب العزاوي، نحو جهاز مصرفي اشتراكي في العراق، بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٧٨.
- مصطفى عباس الموسوي، العوامل التاريخية لنشأة وتطور المدن العربية الإسلامية، بغداد، دار الرشيد، ١٩٨٢.
- منذر عبد الحسين الفضل، الملكية الاشتراكية في العراق ، ط١، بغداد ، مطبعة مكتبة التحرير، ١٩٨٠ .
- مظفر حسين جميل، سياسة العراق التجارية، القاهرة، مطبعة نهضة مصر، ١٩٤٨.
- نوري عبد الحميد خليل، امتيازات النفط حتى عام ١٩٣٢، فصل من كتاب المفصل في تاريخ العراق المعاصر، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٢.
- هـ.أ.ل.فشر، تاريخ اوربا في العصر الحديث ١٧٨٩–١٩٥٠، ترجمة نجيب هاشم ووديع الضبع، القاهرة، دار المعارف للطباعة والنشر، ١٩٩٣.
- هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، ترجمة سليم طه التكريتي، ج١، ط١، بغداد، مطبعة الفجر، ١٩٨٩.
- هوشيار معروف، الاقتصاد العراقي بين التبعية والاستقلال ، بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٧٧ .
- يقضان سعدون العامر، نشاط شركة الهند الشرقية الانكليزية في البصرة، جامعة البصرة، سلسلة تراث البصرة، ١٩٩٠.
- يوسف رزق الله غنيمة ، تجارة العراق قديماً وحديثاً ، بغداد ،مطبعة التضامن ، ١٩٢٢ .
- ـــــــــــــ، الحيرة المدينة والمملكة العربية، بغداد، د.مط ، ١٩٣٦.

الرسائل والاطاريح

- أرشد حمزة حسن، التطورات الاقتصادية في الحلة ١٩٥٨–١٩٧٩، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بابل، كلية التربية، ٢٠٠٩.
- بان غانم احمد حياوي، العلاقات العثمانية–الألمانية ١٨٨٢–١٩١٨ دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه، جامعة الموصل، كلية الآداب، ٢٠٠٨.
- بشار فتحي جاسم، صراع النفوذ البريطاني–الامريكي في العراق ١٩٣٩–١٩٥٨ دراسة تاريخية سياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل، كلية التربية، ٢٠٠٣.

– جودت كامل التكريتي، التنافس البريطاني–الألماني في العراق ١٩٣٣–١٩٤٥، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تكريت، كلية التربية، ٢٠٠٤.

– سلوى جلال الخياط ، الطرق البرية واثرها في نمو المستوطنات الريفية في منطقة الفرات الاوسط ، اطروحة دكتوراة غير منشورة ، الجامعة المستنصرية كلية التربية ،١٩٩٦.

– سهير نبيل كمال، سياسة محمد علي باشا والي مصر تجاه العراق والخليج العربي وموقف بريطانيا والدولة العثمانية منها ١٨١٦–١٨٤٠، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل، كلية الآداب، ٢٠٠٣.

– صلاح عريبي عباس ، غرفة تجارة الموصل ١٩٢٦–١٩٦٤ دراسة تاريخية اقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل، كلية التربية، ٢٠٠١،

_ علي ناصر حسين ، تاريخ سكك الحديد العراق ١٩٤١–١٩٤٥ ،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة البصرة ، كلية الاداب ، ١٩٨٤.

– علي معجل خلف الشعيبي، شركة نفط خانقين المحدودة دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية، لبن رشد، ٢٠٠٢.

– غانم محمد علي، النظام المالي العثماني في العراق ١٢٥٥–١٣٣٣هـ/١٨٣٩–١٩١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٨٩.

– فواز مطر نصيف الدليمي، تغلغل النفوذ البريطاني في العراق ١٨٦٩–١٩١٤ رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٨٩.

– لمى عبد العزيز مصطفى، الخدمات العامة في العراق ١٨٦٩–١٩١٨،اطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية الاداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٣.

– محمود عبد الواحد محمود، النشاط التجاري والسياسي لشركة الهند الانكليزية في الهند ١٦٠٠–١٦٦٨، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٩٣.

– محمود صالح سعيد عبد الله، السياسة العثمانية تجاه متصرفية جبل لبنان ١٨٦١–١٩١٨، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل، كلية الآداب، ٢٠٠٣.

– ناهدة حسين وديسين، تاريخ النجف في العهد العثماني الأخير، ١٨٣١–١٩١٧، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد، ١٩٩٩.

– وليد غفوري السامرائي، سكك حديد العراق ودورها في التنمية الوطنية العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية، ١٩٨٩.

– يوسف عبد الكريم الرديني ، المجلس البلدي في البصرة ١٩٢١–١٩٣٢، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية التربية ، ١٩٨٩.

الدوريـــات

- احمد عبد الرحيم مصطفى، أسس السياسة البريطانية في العراق، مجلة الخليج العربي، العدد الثالث، البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٧٥.
- رضا جواد الهاشمي، تاريخ الري في العراق القديم، سور(مجلة بغداد)، المجلد التاسع والثلاثين، ١٩٨٣.
- صالح محمد العابد، هل استهدفت الحملة الفرنسية الهند، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، العدد الأول، ١٩٨٠.
- عادل محمد خضر، الصراع الدولي في الخليج العربي، مجلة قضايا عربية، العدد ٩-١٠، المجلد الثامن، بيروت، ١٩٨١.
- علاء موسى كاظم نورس، بغداد في رحلات الأجانب في العهد العثماني، مجلة المورد، المجلد الخامس، العدد الثالث، ١٩٧٦.
- مفيد كاظم الزيدي، بريطانيا والمشرق العربي في القرن العشرين، مجلة آفاق عربية، العدد الخامس، بغداد، ١٩٩٣.